

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب: خالد بلعور
بعنوان:

معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
- دراسة حالة بنك البركة الجزائري -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عـــــــــــــــــشي نبيل

رئيسا

الدكتور/ سليمان ناصر (أستاذ محاضر) - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

مناقشا

الدكتور / علي بن ساحة

السنة الجامعية: 2013/2012

﴿ إهداء ﴾

• إلى التي غمرتني بوافر الدعوات وكانت السبب لي في النجاح ورسم درب الفلاح وكانت لا تفارق وجداني في السراء والضراء وبها طويت لي المسافات، فسار البعيد قريبا والصعب الممتع سهلا أُمي الغالية والحبيبة حفظها الله لي ورعاها وأبقاها لي ذخرا لحياتي.

• إلى الذي أتحنني بوافر الطلبات وسهل لي طريق العلم ودرب الحياة، فكان مستشارا لي في الرغبات وسندا لي في الملمات وشيد لي صرح الفلاح وكان سببي إلى قمة النجاح وزرع في نفسي حب الإيثار ودلني سبيل الرشاد أبي الغالي بارك الله في عمره وحفظه الله.

• إلى الدكتور سليمان ناصر المشرف على هاته المذكرة، حيث مهد لي الطريق وذل لي الصعاب في تحقيق ما أصبوا إليه.

• إلى من أكرمت بصحبتهم فكانوا لي سندا في تخطي العتبات والمضي في الثبات، وكما يقال :

النفوس جنود مجندة ما توافق منها ائتلف وما تتافر منها اختلف، إلى أصدقائي وأعزائي دون استثناء، إلا أنني أخص بالذكر منهم من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع صاحبي أيدي بوشة.

• إلى من أحمل لهم في جعبتي ذكريات طيبة فأقول لهم، أنتم في قلبي فإن بعدتم فلم يبعد عن القلب عزكم وإن غبتم فأنتم في الفؤاد حضور.

وأبث أسمى التحايا إلى كل من حضر وحضر وحاضر في هذه المؤسسة التي أسأل الله تبارك وتعالى أن يعينها وأن يوفقها لإنجاب أعلما يقتدى بهم، وأتشرف لانتمائي إليها عسى أن أكون ثرية تنبض في سمائها.

• إلى كل باحث في شؤون الصيرفة الإسلامية، يسعى إلى تقويتها، ويشد من أزرها، ويعمل على نصرتها، بما يمدده إياها من أفكار وأبحاث.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

خالد بلعور

﴿ شكر وتقدير ﴾

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسداد، وعلى ما منحتة إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

أود أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا البحث، بدءاً من أستاذي المشرف الدكتور سليمان ناصر، وذلك لما أفادني به من خبرته الواسعة وثقافته العالية، إذ لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة، والاتصالات التي قام بها مع مختلف المسؤولين لتسهيل عملية إجراء الدراسة الميدانية، ولما عاملني به أحسن المعاملة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى إخواني المسؤولين في بنك البركة الجزائري على ما قدموه لي من مساعدات وللأستاذ محمد هشام القاسمي الحسني المراقب الشرعي لمصرف السلام بالجزائر على محاولته لإقناع إدارة البنك بقبولي لإجراء التريص.

شكر لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة، شكر للجميع وجزاكم الله عنا خير الجزاء.

المخلص:

لقد هدفت هذه الدراسة والتي كانت في شكل مذكرة بعنوان معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية إلى معرفة مختلف المعايير المالية وغير المالية المطبقة في الاقتصاد الإسلامي في عملية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بشكل عام ومحاولة إسقاط هذه المعايير على واقع البنوك الإسلامية التي تنشط في الجزائر، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج والمتمثلة في:

- لا يمكن فصل الاقتصاد عن أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يمكن تحسين أحوال المجتمع بدون ربط حاجياتهم بالجانب الروحي، وأن الاستثمار في المنهج الإسلامي يتميز بارتباطه بالشريعة الإسلامية بشكل عام، كما أنه يربط جميع أهدافه وضوابطه بالمنهج الرباني، ويستهدف تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.
 - يعتمد بنك البركة الجزائري في تقييمه للمشاريع الاستثمارية على معايير خاصة تختلف عن المعايير التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة.
 - يعترض طريق العمل المصرفي الإسلامي عدة تحديات، فبينما نجد أن كثيرا منها ناتج عن المناخ الصعب الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية، لا سيما وأنها تعمل في بيئة مالية ربوية مسيطرة، ومن دون مهارة تجريبية، ومن دون مؤسسات دعم مساندة وعدم وجود دعم رسمي مخلص، فإن العديد منها (التحديات) نجم عن ممارسات البنوك الإسلامية نفسها.
- الكلمات الدالة: دراسة الجدوى المالية، معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، البنوك الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي.

Abstract:

I aim of this study, which was in the form of a memorandum entitled criteria for evaluating projects in the Islamic banks to know the different standards of financial and non-financial applied in Islamic economics in the process of studying the feasibility of investment projects in general and try to drop these standards on the reality of the Islamic banks that are active in Algeria, and through this study we have reached some of the results of:

- You can not separate the economy from the provisions of the Islamic Sharia, as it can not improve the conditions of society without linking their belongings aspect of the spiritual, and that investment in the curriculum of Islamic characterized بارتباطه Islamic law in general, as it connects all of its objectives and controls approach the Lord, and aimed at developing community economically and socially.
- depends Baraka Bank Algeria's assessment of investment projects on private standards differ from traditional norms that depend on the interest rate.
- opposed by Islamic banking several challenges, while we find that many of them caused by climate difficult in which they operate Islamic banks, particularly as they operate in an environment of financial usury dominant, and without the skill of a pilot, and without support institutions support and the lack of official support unfaithful, many of them (challenges) resulted in the same practices of Islamic banks.

Key words: financial feasibility study, the criteria for evaluating investment projects, Islamic banks, Islamic economics.

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	المخلص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	الملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: معايير تقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي
03	المبحث الأول: المعايير المالية وغير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع
19	خلاصة الفصل
20	الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
21	تمهيد
22	المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري
23	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة لدى بنك البركة الجزائري
45	خلاصة الفصل
47	خاتمة
51	قائمة المراجع
55	الملاحق
71	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
26	ملخص التسهيلات الائتمانية المقترحة	01
27	تصنيف العميل	02
28	وضعية حساب الشركة إلى تاريخ 2012/12/30	03
29	تدفقات الحساب	04
29	حساب الحدود الموافقة للقوانين الاحترازية لبنك الجزائر	05
30	الالتزامات الإجمالية المصرح بها لدى بنك الجزائر إلى شهر أكتوبر 2012	06
31	الكلفة الإجمالية للمشروع مقدمة من طرف العميل	07
32	الكلفة الإجمالية للمشروع المعدلة (إلغاء العمولات)	08
33	هيكل التمويل المقترح من طرف العميل	09
37	جدول الإهلاكات	10
38	الإنتاج المتوقع (طن) مقابل الأسعار الموافقة (دج/ للطنطار الواحد)	11
39	جدول حسابات النتائج	12
41	قدرة التسديد	13

مقدمة

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي أنه ينطلق من العقيدة الإسلامية ونظرتها الكلية إلى مصالح الفرد و المجتمع، وأنه نظام يصلح لكل زمان ومكان. وعلى الرغم من أن النظام الاقتصادي الإسلامي ساد المجتمعات الإسلامية فترة زمنية طويلة، إلا أن القوانين الاقتصادية الإسلامية واستتباطها وصياغتها في إطار نظرية اقتصادية لم يظهر إلا في العصر الحديث لأسباب تتعلق بالدور التاريخي للجانب الفقهي الذي قدم على غيره من الجوانب في البداية، والجمود الذي أصابه في العصور المتأخرة مما أدى إلى توقف حركة الاجتهاد في الفقه الإسلامي.

ومع بداية انتشار المؤسسات المالية الإسلامية ظهرت الحاجة إلى تفعيل دور الفقهاء والاقتصاديين المسلمين لتطوير الآليات والأدوات الاقتصادية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية. وبعد أن زاد اهتمام المالىين والمصرفيين والمحاسبين والاقتصاديين بضرورة إيجاد بدائل إسلامية للأساليب المعتمدة على الفائدة الربوية تم تطوير أساليب مالية ومصرفية ومحاسبية جديدة في هذا المجال، وبدل على ذلك إنشاء المصارف الإسلامية وإصدار معايير للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وإنشاء شركات تأمين إسلامية الأمر الذي يتطلب ضرورة إيجاد أساليب تساعد هذه المؤسسات في تقييم المشروعات الاقتصادية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. ومن هذه الأساليب إيجاد معايير ومؤشرات مالية لا تعتمد على الفائدة الربوية تنطلق من التزام المشروعات بأحكام الشريعة الإسلامية في الحصول على التمويل وفي الاستثمار.

إشكالية البحث:

ما هي المعايير والأسس التي تستند إليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها للقرارات التمويلية والاستثمارية أو عند المفاضلة بين المشروعات ؟

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية:

* ما هي الشروط والضوابط المراعاة عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية من طرف البنوك الإسلامية؟

* ما هي المعايير المستخدمة في اختيار المشروعات من طرف البنوك الإسلامية أو عند المفاضلة بين هذه المشروعات؟

* ما هي المعايير المستخدمة من طرف بنك البركة الجزائري في تقييم المشروعات؟ وهل تختلف عم هو معمول به لدى البنوك الإسلامية الأخرى؟

فرضيات البحث:

* تتميز البنوك الإسلامية بمعايير خاصة لتقييم المشروعات تتفق مع طبيعة أعمالها المصرفية.

* تولي البنوك الإسلامية إهتماما بالغا للجانب الشرعي والاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار التمويلي والاستثماري.

أسباب اختيار الموضوع:

المبرر الذاتي:

* الرغبة في إبراز تجربة البنوك الإسلامية وفعاليتها كنموذج لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي.

المبررات الموضوعية:

* الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات متخصصة في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

* محاولة إيجاد دوال رياضية يمكن استخدامها في الجانب المالي لتقييم المشروعات من الناحية الشرعية وهذا طبعا سيكون على مستوى الدراسات العليا.

أهداف الدراسة:

* الوقوف عند الأساليب والمعايير التي تتبعها البنوك الإسلامية في تقييمها للمشروعات الاستثمارية.

* معرفة ما إن كانت البنوك الإسلامية تتبع أسلوبا خاصا في تقييمها للمشاريع الاستثمارية أم أنها تتبع نفس أساليب ومعايير البنوك التقليدية.

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية أهمية بالغة، وذلك أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، في ظل أن كل المعايير المالية المتبعة والموجودة والمعمول بها لدى البنوك التجارية التقليدية تعتمد في تقييمها للمشاريع الاستثمارية على معدل الفائدة، وبالتالي أصبح من الضروري إيجاد معايير أخرى لتقييم المشاريع الاستثمارية تتماشى وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و وفق طبيعة العمل المصرفي للبنوك التجارية.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة الزمنية خلال شهر ماي من سنة 2013، بينما الحدود المكانية فتمثلت في بنك البركة الجزائري.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا في الجزء النظري من البحث، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الدراسة التطبيقية على بنك البركة الجزائري وهذا من أجل إثبات أو نفي الفرضيات المذكورة مسبقا في المقدمة. كما اعتمدنا على أسلوب المقابلة في جمع البيانات والمعطيات حول الموضوع والفهم والتحليل المباشر مع المكلفة بالدراسات.

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في مرجعية الدراسة على مجموعة من الكتب والأبحاث السابقة في هذا المجال، وكذلك بعض المذكرات والمجالات، أما بالنسبة لجانب التطبيق فقد اعتمدنا بشكل كبير على معطيات بنك البركة الجزائري.

صعوبات البحث:

تمثلت الصعوبات التي واجهها الباحث في هذه الدراسة فيما يلي:

* ندرة الأبحاث والكتب التي تعالج دراسات الجدوى للمشروعات من منظور البنوك الإسلامية، في مقابل الوفرة الكبيرة لمثل هذه الدراسات من منظور الاقتصاد الوضعي.

* عدم توفر المعلومات بالقدر الكاف لتحديد المعايير التي تتخذها البنوك الإسلامية عند منحها للتمويل اللازم أو المشاركة في العمليات الاستثمارية، بسبب اعتمادها على الصيغ الاستثمارية المضمونة العائد.

* قلة المعلومات والبيانات الإحصائية التي تنتشر حول شؤون البنوك الإسلامية من تقارير وبرامج علمية فيما يخص معايير تقييم المشاريع في البنوك الإسلامية، وذلك لما لها من أهمية في هذا العصر.

أما في الجانب التطبيقي فالصعوبات التي صادفها الباحث تمثلت أساسا في:

* تحفظ المسؤولين في بنك البركة الجزائري عن توفير ما يحتاجه الباحث من بيانات ومعلومات بدعوة كثرة انشغالهم.

* عدم التمكن من إجراء دراسة حالة لدى مصرف السلام الذي يعد أيضا بنكا إسلاميا، وذلك رغم المجهودات المبذولة والاتصالات التي قام بها المشرف مع مختلف المسؤولين بالبنك إلا أنه تم رفض قبولي بإجراء الدراسة الميدانية عندهم.

هيكل البحث:

تمثل هيكل البحث في شكل فصلين أساسيين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري للموضوع حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن الأدبيات النظرية والمبحث الآخر تضمن الأدبيات التطبيقية أي الدراسات السابقة للموضوع، أما بالنسبة للفصل الثاني تضمن المبحث الأول منه نتائج الدراسة الميدانية والأدوات المستعملة خلال الدراسة، والمبحث الآخر تضمن تحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية التريص لدى بنك البركة الجزائري.

الفصل الأول

معايير تقييم المشروعات
في الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين بعثاً لنشأة وتطور البنوك الإسلامية وانتشارها داخل العالم الإسلامي وخارجه، متبعة في ذلك فكراً اقتصادياً متميزاً طرحته في مجال المعاملات المالية والمصرفية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي كبديل للممارسات المماثلة لدى البنوك التقليدية.

وعليه فإن البنك لا يقدم على أية عملية استثمارية إلا بعد استيفاء الدراسة الكافية لجدوى المشروع وصلاحيته من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية... الخ، وكذلك لا يقبل على تمويل المشاريع إلا بعد تقييم اقتصادي لها. وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى المعايير المالية وغير المالية في تقييم المشروعات بالإضافة إلى الدراسات السابقة في هذا الموضوع وذلك ضمن المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المعايير المالية وغير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: المعايير المالية وغير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي

تستهدف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات التي تقوم بها البنوك الإسلامية بإجراء دراسات تشمل مختلف جوانب المشروع. وفيما يلي نستعرض أهم العناصر التي يتم الوقوف عندها لدراسة المشروع من الناحية المالية وغير المالية من خلال:

المطلب الأول: المعايير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثاني: المعايير غير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: المعايير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي

1-1 معيار فترة الاسترداد:

يعتبر حساب فترة الاسترداد أحد مقاييس ربحية المشروع ويستهدف من حسابها الوصول إلى عدد السنوات التي يستطيع خلالها المشروع أن يجمع إيرادات نقدية صافية تكفي قيمة إجمالي استثماراته¹.

وهناك عدة طرق لحساب فترة الاسترداد منها مايلي²:

الطريقة الأولى: يتم احتساب فترة الاسترداد وفق هذه الطريقة، إما بالاعتماد على الوسط الحسابي للتدفقات النقدية الجارية، أو بالاعتماد على المجموع التراكمي لتلك التدفقات.

ففي حالة الاعتماد على الوسط الحسابي للتدفقات النقدية الجارية، يمكن اعتماد

الصيغة التالية:

فترة الاسترداد = الكلفة الاستثمارية الأولية / الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية

¹ - مصطفى كمال السيد طابيل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 213.

² - كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص118.

الفصل الأول: معايير تقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي

الطريقة الثانية: هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً من الطريقة السابقة، ويتم احتساب فترة الاسترداد وفق هذه الطريقة من خلال احتساب التدفقات النقدية الجارية وبعد خصم الاندثار والضريبة.

وتستخدم هذه الطريقة للمفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل الذي يتميز بفترة استرداد أقل.

ويتم احتساب فترة الاسترداد وفق هذه الطريقة حسب الصياغة التالية:

فترة الاسترداد تساوي = الكلفة الاستثمارية الأولية / صافي التدفق النقدي السنوي (صافي العائد السنوي)

1-2 معيار معدل العائد المحاسبي:

يسمى هذا المعيار بمعيار معدل العائد المحاسبي لأنه يحتسب بالاستناد إلى التنبؤ بما ستكون عليه الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية للمشروع؛ ويسمى أيضاً المعدل المتوسط للعائد¹.

حيث ينسب الربح المحاسبي إما إلى كلفة الاستثمار وتسمى النسبة معدل العائد البسيط على الاستثمار وإما ينسب الربح إلى حقوق الملكية وتسمى النسبة المستخرجة العائد البسيط على حق الملكية.

أ- معدل العائد البسيط على إجمالي الاستثمار²:

متوسط الدخل السنوي / إجمالي الاستثمار * 100

¹ - محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص183.

² - حسين محمد سمحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة الشلف، ص 294.

الفصل الأول: معايير تقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي

وتسمى هذه النسبة أيضا المردود من الموجودات (العائد على الموجودات) ويعرف متوسط الدخل السنوي بأنه الوسط الحسابي للدخل السنوي المتحقق خلال عمر المشروع (المفترض) بينما يعرف إجمالي الاستثمار بأنه كلفة الاستثمار وتشمل رأس المال الثابت ورأس المال العامل ونفقات التأسيس الأولية، ولكن على هذه النسبة أيضا معدل العائد (المردود) الوسطي.

ب- معدل العائد على حق الملكية:

ونقيس هذه النسبة المردود من حقوق الملكية. حيث ينسب متوسط الدخل السنوي إلى (رأس المال المملوك).

معدل العائد على حق الملكية = متوسط الدخل السنوي / رأس المال المملوك

وقاعدة القرار في ظل هذه الطرق، أنه كلما كان معدل العائد أعلى كلما كان ذلك أفضل، وفي حال المفاضلة بين عدة مشاريع يفضل المشروع الذي يكون معدل العائد المتوقع منه أكبر¹.

1-3 معيار صافي القيمة الحالية:

تعتمد هذه الطريقة على خصم كل من التدفقات النقدية السنوية الداخلة والخارجة بمعدل خصم يعكس معدل النمو المرغوب للتنمية الإسلامية لكل مجموعة من المشروعات تتفق في أولوياتها الإسلامية ومخاطرها.

¹ - حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 294.

الفصل الأول: معايير تقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي

ويحدد صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري بطرح القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة¹.

وتحسب من خلال العلاقة التالية²:

$$VAN = \sum V_i(1+t)^{-i} - I$$

حيث:

$(1+t)^{-i}$: معامل التحيين؛

t: معدل التحيين: وهو معدل المردودية الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار، والذي يمثل عادة تكلفة رأس المال؛

n: العمر الافتراضي للاستثمار؛

V_i : التدفق النقدي للسنة i؛

I: تكلفة الاستثمار.

يعد صافي القيمة الحالية مؤشراً صحيحاً لقياس الجدوى التجارية للمشروع غير أنه معيار مطلق إذ يبين ربحية المشروع بالمطلق ولهذا تلجأ الدراسات إلى حساب نسبة صافي القيمة الحالية بتطبيق الصيغة التالية³:

نسبة صافي القيمة الحالية = صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية/القيمة الحالية لإجمالي الاستثمار.

¹ ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم الشريعة، 2008، ص91.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص339.

³ موسوعة الاستثمار، http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=6248&m=1

دلالة مؤشر القيمة الحالية الصافية:

بالنظر إلى العلاقة الرياضية للقيمة الحالية الصافية نجد أن المؤسسة أنفقت ما قيمته I وتلقت خلال العمر المفترض للاستثمار مجموع التدفقات النقدية السنوية المحينة وعليه يمكن الخروج بالحالات التالية:

القيمة الحالية الصافية موجبة $VAN > 0$: ويعني ذلك أن مجموع التدفقات السنوية المحينة سيغطي نفقات الاستثمار وسينتج عن ذلك فائضا ماليا يتمثل في ربح أو فائض خزينة قدره VAN، وفي هذه الحالة إذا كنا بصدد تقييم استثمار واحد، فإن الاستثمار يكون مقبولا من منظور الجدوى المالية، وإذا كنا بصدد المفاضلة بين مجموعة من البدائل الاستثمارية فالاستثمار المقبول هو الاستثمار ذو القيمة الحالية الصافية الموجبة الأكبر؛

القيمة الحالية الصافية معدومة $VAN = 0$: يعني أن الاستثمار لن يحقق أي جدوى اقتصادية، ذلك لأن مجموع التحصيلات المالية للاستثمار لا تكفي إلا لتغطية نفقة الاستثمار، وبالتالي فلن يتحقق الربح ولا الخسارة، ومن ثم فإن الاستثمار غير مقبول؛

القيمة الحالية الصافية سالبة $VAN < 0$: وهي أسوأ حالة لهذا المعيار حيث أن تكلفة الاستثمار أكبر من الإيرادات التي يمكن أن يحققها، وبالتالي فالتقديرات المالية تشير إلى تحقيق خسائر فيما لو اعتمد المشروع، وعليه فالبدائل الاستثمارية ذات القيمة الحالية الصافية السالبة هي استثمارات غير مقبولة¹.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 339.

4-1 معيار معدل العائد الداخلي:

وهي من الطرق الحديثة في تقييم المشروعات لأنها تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود خلال فترة حياة المشروع وفي نقطة بدايته، أي تعتمد على مفهوم القيمة الحالية أو مفهوم الاستحداث أو التحيين.

ومعدل العائد الداخلي هو المعدل الذي يساوي ما بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال سنوات عمر المشروع والتكلفة الأولية للاستثمار¹.

ويتم احتساب معدل العائد الداخلي باستخدام المعادلة التالية²:

$$ع د = ف_1 + [ق و (ف_2 - ف_1) / ق و + ق س]$$

حيث:

ع د: معدل العائد الداخلي للاستثمار؛

ف₁: معدل الخصم الأصغر والذي تكون قيمة صافي القيمة الحالية عنده ما تزال موجبة وقريبة من الصفر؛

ف₂: معدل الخصم الأكبر حيث تكون صافي القيمة الحالية الصافية بالفعل سالبة ولكن أقرب إلى الصفر؛

ق و: القيمة الموجبة لصافي القيمة الحالية (معدل الخصم الأصغر "ف₁")؛

ق س: القيمة السالبة لصافي القيمة الحالية (معدل الخصم الأكبر "ف₂")؛

¹ - سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإنتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 79.

² - مصطفى كمال السيد الطايل، مرجع سبق ذكره، ص 216.

ف2: في صورة مطلقة أي بإهمال علامة الناقص ومن الضروري أن تكون كلا من ف1، ف2 قريبتان من الصفر، وهذا يعني ألا يزيد الفرق بينهما مثلا عن 05%. وفي حالة المفاضلة بين المشروعات، فالأفضل هو الذي يحقق معدل عائد داخلي أكبر.

5-1 معيار دليل الربحية:

يطلق عادة على دليل الربحية نسبة التكلفة إلى المنفعة، وهو عبارة عن خارج قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة لهذا المشروع أو بمعنى آخر، دليل الربحية هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن المشروع (الاقتراح الاستثماري) مقسوما على التكلفة المبدئية لهذا المشروع¹. معيار دليل الربحية = مجموع القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية/الاستثمار المبدئي

ونتيجة لتطبيق هذا المعيار نجد أن هناك ثلاثة احتمالات²:

الاحتمال الأول: أن يكون الناتج أكبر من الواحد، ومن ثم يكون المشروع ذو ربحية اقتصادية له جدوى اقتصادية؛

الاحتمال الثاني: أن يكون الناتج يساوي الواحد، ومن ثم يصبح المشروع ليس له ربحية اقتصادية وليس له جدوى اقتصادية؛

الاحتمال الثالث: أن يكون الناتج أقل من الواحد، ومن ثم يصبح المشروع ليس له ربحية اقتصادية وليس له جدوى اقتصادية أيضا، أما إذا كانت المفاضلة بين أكثر من

¹ - أسامة عزمي سلام، الشقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2011، ص158.

² - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، دار الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص300.

مشروع استثماري فسيكون اختيار للمشروع الذي يعطي قيمة أكبر للمعيار بشرط أن يكون الجميع أكبر من الواحد.

إن الملاحظ في المعايير المالية التي تم التطرق إليها، أنها تعتمد في تقويمها للمشروعات على معدل الخصم الذي بدوره له علاقة بسعر الفائدة الذي هو محرماً شرعاً في المعاملات المالية الإسلامية والتي لا تتعامل به البنوك الإسلامية لا أخذاً ولا عطاءً.

ورغم ذلك فإن البعض يرى أن استخدام الفائدة في الحسابات الرياضية مباح شرعاً. وذلك على أساس أن استخدام الفائدة في الحسابات الرياضية يعتبر وصفاً كاشفاً وليس وصفاً مؤثراً للفعل الذي يسأل عن حكم الشرع فيه¹.

المطلب الثاني: المعايير غير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي

2-1 معيار السلامة الشرعية للمشروع:

المقصود بالسلامة الشرعية للمشروعات المطلوب تمويلها بالصيغ الإسلامية، هو التأكد من عدم مخالفة المشروع المقترح لأحكام الشريعة الإسلامية، ليس فقط على مستوى تجنب الربا والسلع والخدمات المحرمة، بل على مستوى الأولويات الإسلامية والالتزام بالسلوك الإسلامي بشكل عام²، وغير متجاوز ولا متعدٍ لحدود الله، يقول الله عز وجل:

﴿ تلك حدود الله فلا تعتدوها ﴾³ ويدور هذا المعيار حول قاعدة الحلال والحرام في الإسلام، وهذا يتطلب أن كل ما يتعلق بالمشروع ينبغي أن يقع في دائرة الحلال، وأن ينأى عن دائرة الحرام، وألا يحوم حول دائرة الشبهات⁴، لقول النبي عليه الصلاة والسلام: "الحلال بين

¹ - أحمد إيهاب فكري، ورقة نقاشية حول استخدام سعر الفائدة في حساب مؤشرات الربحية التجارية في إعداد وتقويم دراسات الجدوى، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية مركز الاقتصاد الإسلامي، بدون بقية المعلومات.

² - بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية -، ط1، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 200.

³ - سورة البقرة، الآية 229.

⁴ - سامي عبدالرحمن قابل، تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 141، مجلد 12، 1993،

والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام".¹

2-2 معيار السلامة الاقتصادية للمشروع²:

إن سلامة المشروع الاقتصادية لا تعني أن تتوفر فيه مقومات الجدارة التمويلية فقط، بل لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الضوابط التي تؤكد حقيقة الاستثمار في هذا المشروع، وفي إطار تحقيق مقاصد الشرع في تشريع استثمار المال وتنميته.

وعليه فإن سلامة المشروع تتجلى أهميتها في تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية التي تعظم مصلحة الاقتصاد الوطني وتتوافق فيها أهداف المشروع مع أهداف البنك الإسلامي، من استخدام الثروات بكفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية، وضمان توجيه حركة الاستثمار بأسلوب عقلاني وبطريقة علمية وعملية وليست متروكة لفوضى سوق الاقتصاد المتخلف الذي تتحكم فيه القوى الخارجية التي تعظم مصلحة الاقتصاديات المتقدمة.

2-3 معيار السلامة الاجتماعية للمشروع:

إن توجيه الأموال للاستثمار في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي يصب في تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع معاً، في الانتفاع بالأموال في صورة أرباح مع المحافظة على رأس المال التي تحقق مصالح المجتمع ورعاية حق الله في هذه الأموال وفق الترتيب الشرعي للأولويات.

وذلك من خلال المساهمة في زيادة التوظيف في المجتمع، تحسين توزيع الدخل وتحسين جودة الحياة المادية والمعنوية³.

¹ - منفق عليه، انظر صحيح البخاري، الجزء 2، ص 723، صحيح مسلم، الجزء 3، ص 1219.

² - ميلود بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³ - بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 205، 207.

2-4 معيار الأخلاق الشخصية:

إن أبرز صفة من الصفات الخلقية؛ هي الأمانة، وهي المعيار أو المؤشر الذي يقيس درجة رغبة العميل طالب التمويل وعزمه على الوفاء بالتزاماته عند حلول استحقاقها. ولا شك أن أخلاقيات العميل تتعكس في معاملاته مع البنك وفي تصرفاته، إذ أن العميل الذي لا يتصف بالأمانة يمكن أن يضع البنك في مشكلات حرجة¹.

كما يمكننا في هذا الصدد أن نشير إلى بعض القيم والأخلاقيات التي حث عليها الإسلام والمنهيات التي زجرها والتي لها ارتباط مباشر بالحياة الاقتصادية مثل:

- * عدم أكل أموال الناس بالباطل، وإعطاء الرشوة لتغيير قرارات لصالح المشروع؛
- * عدم بخر الناس أشياءهم كاتباع أساليب لشراء الأشياء بأثمان غير عادلة؛
- * عدم التبذير في التصميم الإنشائي والإنفاق بشكل عام؛
- * عدم إغفال الزكاة في حسابات المشروع؛
- * عدم إسناد مسؤولية تنفيذ الأعمال للسفهاء لأي سبب من الأسباب (كالقراصة أو المصالح الشخصية).²

2-5 معيار الاختيار بين المشروعات حسب الأولويات الإسلامية:

¹ - مصطفى كمال السيد طابيل، مرجع سبق ذكره، ص 86، 87.

² - ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الفصل الأول: معايير تقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي

يجب على الممول المسلم أن يوجه تمويله نحو المشروعات التي تلبى الحاجيات التالية وفقا لسلم الأولويات الإسلامية:

* **الضروريات:** وهي ما لا بد منه لقيام مصالح الدين والدنيا، ويؤدي عدم إشباعها إلى عدم استقامة أمور الدنيا وضياع نعيم الآخرة، والتعرض للعذاب الأليم بدلا منه¹، ويراد بها المصالح التي تتوقف عليها صيانة الكليات الخمسة لحياة الفرد في المجتمع، وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال².

* **الحاجيات:** وهي الدائرة الأوسع من الضروريات، بحيث لا يتوقف قيام المقاصد الشرعية عليها، ولكنها مطلوبة من أجل التوسعة والرفق ورفع الضيق المؤدي غالبًا إلى الحرج والمشقة التي تحدث من عدم إشباعها، إلا أن ما ينجم من عدم إشباعها من مشقة وحرج يقل عما يحدث من اختلال نظام الحياة الذي يحدث من جراء عدم إشباع الضروريات، بمعنى أنه إذا لم تراع لا تتحل عرى الأمة ولا يتهدد الفرد الفناء أو الضياع، كما يحصل في عدم إشباع الضروريات.

ومن أمثلة الحاجيات إنتاج نوع بسيط من الأغذية يكفي لدفع البرد، وكذلك توجيه التمويل إلى الاستثمار في وسائل النقل بين المدن أو داخل المدن المكتظة بالسكان، ومن الأمثلة أيضًا تعبيد وإنارة الشوارع.

* **التحسينات:** هي المصالح والمنافع والسلع والخدمات والأمور والحاجات الإنسانية التي لا تشق الحياة ولا تصعب بتركها، وإنما توافرها يحسن الحياة ويجملها ويزينها ويجعلها أكثر يسرا وسهولة، بلا إسراف ولا تبذير، بحيث يصير المجتمع الإسلامي مجتمع الجمال والحسن في كافة مجالات حياته.

¹ - عبداللطيف البشير عبدالقادر التونسي، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني المنعقد في طرابلس، ليبيا، بتنظيم المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، في الفترة: 27 - 28 أبريل 2010. موقع: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

² - بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

فالتحسينات من قبيل التوسعة الثانية على العباد، ذلك إنما هي توسعة زائدة عن الحاجيات، إذ هي تلي الحاجيات في المرتبة والمستوى، ويمكن القول أنها تعبر عن الحدود العليا للأركان الخمسة بلا إسراف ولا تبذير، ومن أمثلة التحسينات في إنتاج السجاد الفاخر أو بناء أماكن الترفيه أو ما شابه.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

بعدما تعرضنا في المبحث الأول لأهم المعايير المالية وغير المالية التي يقوم بها البنك لتقييم مختلف المشروعات، سوف نتطرق في هذا المبحث الثاني للدراسات السابقة للموضوع من خلال النقاط التالية:

أولاً: دراسة للدكتور مصطفى كمال السيد طایل، صاحب الكتاب بعنوان: "البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي" حيث تناولت الدراسة في الفصل الثالث "معايير التمويل داخل البنوك الإسلامية" وذلك وفق ثلاث مباحث، الأول تضمن "معايير التمويل ذات الصلة بالعمل طالب التمويل"، أما الثاني، فقد اشتمل "معايير التمويل ذات الصلة بالمنشأة (المشروع)" وهي المعايير المادية والمعايير التمويلية، ثم أخيراً المبحث الثالث، والذي احتوى على بيان "المعايير الشرعية والعقائدية والاقتصادية والاجتماعية الحاكمة للتمويل في البنوك الإسلامية".

ثانياً: دراسة للأستاذ بن إبراهيم الغالي، صاحب الكتاب بعنوان: "أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية" - دراسة تطبيقية -، حيث طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في: ما مدى إمكانية البنوك الإسلامية في التقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية والاستثمارية؟ وما هي الضوابط والمعايير التي تحكمها؟

أهداف الدراسة:

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- 1- إبراز أهم نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق في دراسة جدوى المشاريع والاستثمارات في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- 2- توضيح أساليب التعامل والتوظيف في البنوك الإسلامية والوقوف على أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للاستثمارات.
- 3- تبيين التجربة المصرفية الإسلامية من الناحية النظرية، وفي ظل الممارسات الميدانية.

ويقول الباحث عن الدراسات السابقة، أن هناك تخمة في المراجع التي تناولت البنوك الإسلامية بشكل عام، ويقول أعني بذلك الكتابات المتعلقة بتعريفات عن البنوك الإسلامية وأدوارها، أهدافها وخصائصها، لكن على مستوى الكتابات المتخصصة والمتعمقة بالبنوك الإسلامية، يتضح أن هناك نقصا على مستوى الدراسات المتخصصة، ويقول أعني بالتخصص هنا الكتابات والأبحاث التي تتناول المسائل التقنية والمالية والإدارية في البنوك الإسلامية، خاصة إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية.

وفي الأخير نجد أن الباحث قد تعرض في الفصل الثالث من كتابه إلى عرض تجربة بنك البركة الجزائري وبنك فيصل الإسلامي السوداني في تقييم واختيار المشروعات.

ثالثا: دراسة للدكتور حمدي عبد العظيم، صاحب الكتاب بعنوان "دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي" والتي من خلالها تطرق إلى مختلف المعايير التقويمية للمشروعات والتي تمثلت في معايير تقويم الربحية الاقتصادية ومعايير تقويم الربحية الاجتماعية.

وفي ختام بحثه اقترح نموذجا لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإسلامية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأخيرا: دراسة للأستاذ ميلود بن مسعودة من خلال مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي بعنوان "معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية"، جامعة الحاج لخضر - باتنة - بالجزائر، 2008/2007.

تركزت إشكالية الدراسة حول:

ما هي المعايير والأسس التي تستند إليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها للقرارات التمويلية والاستثمارية؟ وما مدى فعاليتها الاقتصادية؟

النتائج:

توصل الباحث إلى جملة نتائج مستخلصة من دراسته لموضوع معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، من هذه النتائج ما يلي:

1. إن الفرق الأساسي والواضح بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تقييم واختيار المشروعات يكمن في تركيز البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة على ضرورة السلامة الشرعية والاجتماعية التي يجب توافرها في المشروعات المطلوب تمويلها أو المشاركة فيها.

2. هناك نقص في إيجاد معايير موضوعية لتقييم واختيار المشروعات، بما يتناسب مع طبيعة وعمل ونشاطات البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالدراسة المالية للمشروع، مما أخضعها لتبعية واضحة في هذا المجال للبنوك التقليدية، خاصة عند تطبيق سعر خصم التدفقات النقدية للمشروعات المقترحة للتمويل، إذ أضحي أن سعر الفائدة هو الفاصل الوحيد في عملية الخصم.

4. تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في دراسة الكفاءة المهنية للعميل، ومعرفة قدراته الإدارية وكفاءته الشخصية، إلا أن البنوك الإسلامية تركز كثيرا على البعد الأخلاقي لدى المتعاملين معها، وفقا للرؤية الاقتصادية الإسلامية.

5. تلتزم البنوك الإسلامية بالمعالم الأساسية للتمويل الإسلامي، وبما يوافق إمكانياتها ويحقق أهدافها الإستراتيجية، عند منحها للتمويل المطلوب وهذا حفاظا على المال وإبقائه في مساره الصحيح وأداء دوره الأساسي.

6. يعترض طريق العمل المصرفي الإسلامي عدة تحديات، فبينما نجد أن كثيرا منها ناتج عن المناخ الصعب الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية، لا سيما وأنها تعمل في بيئة مالية ربوية مسيطرة، ومن مهارة تجريبية، وعدم وجود مؤسسات دعم مساندة، وعدم وجود دعم رسمي مخلص، فإن العديد منها (التحديات) نجم عن ممارسات البنوك الإسلامية نفسها.

خامسا: دراسة للدكتور بولعيد بلعوج، من خلال أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بعنوان "النموذج الإسلامي لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية دراسة مقارنة" والتي تناول فيها الإشكالية التالية:

هل كل ما هو موجود في الاقتصاد الرأسمالي من مفاهيم نظرية وتقنيات تخص تقييم المشروعات يمكن تطبيقها في المنظور الإسلامي، وما هي الفروق بينهما وحيثياتها ؟

النتائج:

يقول الدكتور أن النتائج المتوصل إليها هي وجود فروق أساسية في المنظورين، فمن حيث المنطلق تكمن أساسا في الجوانب النظرية، وهذا انطلاقا من أن النظرية الرأسمالية أساسها الإجتهد الفكري والمصلحة الفردية، بينما المنظور الإسلامي فأساسه القرآن والسنة

واجتهاد الفقهاء والعلماء من المصادر الإسلامية الأساسية التي تجعل المال في خدمة الإنسان بصورة عامة وأن قيم الاستثمار الإسلامية المبنية على الركن الأساسي الذي هو الزكاة وتحريم الربا والقواعد الإسلامية في المعاملات تساعدنا على تحقيق مصلحة المجتمع إذا راعينا القواعد الإسلامية.

ولعل أهم الاختلافات النظرية المذكورة سابقا تؤدي إلى اختلاف في الأهداف، المجالات ومصادر التمويل وكذلك المعطيات المالية التي يجب أن يحويها نموذج التقييم، فالطرق الكمية المستعملة في تحديد تكلفة رأس المال وحساب المخاطرة وطرق التدفقات المالية لتقييم المشروعات في المنظور الرأسمالي يمكن تطبيقها في المنظور الإسلامي شريطة أن نراعي الاختلافات الموجودة بين المنظورين في مصادر التمويل ومن ثم تكلفة رأس المال التي هي مرتبطة بمصادر التمويل.

والعنصر الأهم في هذه الدراسة هو أن الجانب الأخلاقي في المعاملات له وزن لتحقيق الأهداف الإسلامية في المعاملات المالية، وللدولة دور فعال في تحقيق التوازن في الاستثمارات وهذا بما تقوم به من نشاط استثماري وتوجيهها للقطاع الخاص ما يضمن مصلحة المجتمع، أي أن الدولة بإمكانها تشجيع الاستثمارات على أساس أولويتها وليس على أساس طرق تمويلها.

وبعدما تعرفنا على مختلف الدراسات السابقة لموضوع معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية، لاحظنا أن هذه الدراسات كانت دراسات نظرية افتقرت لدراسات ميدانية للبنوك الإسلامية، وهذا هو الفرق الجوهرى بين دراستنا والدراسات السابقة، إذ أننا قمنا بإجراء دراسة ميدانية على أحد البنوك الإسلامية بالجزائر وهو بنك البركة الجزائري، وتعرفنا على الطريقة التي يعتمد عليها في دراسات جدوى المشاريع.

خلاصة الفصل:

نخلص من دراسة الفصل الأول والذي يتمحور حول المعايير المالية وغير المالية لتقييم المشروعات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، إلى أن إعداد الدراسات اللازمة للاستثمارات والمشروعات الاقتصادية يتطلب الإلمام بالجانب المالي وغير المالي في عملية التقييم، خاصة وأنه ليس هناك معايير معينة خاصة تخص البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني

معايير تقييم المشروعات في

البنوك الإسلامية

_ بنك البركة الجزائري _

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري من الموضوع محل الدراسة وهو معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية والذي تناولناه في مبحثين أساسيين، الأول تطرقنا فيه إلى المعايير المالية وغير المالية في تقييم المشروعات، والمبحث الآخر تطرقنا فيه إلى نتائج الدراسات السابقة في الموضوع، سوف نحاول في هذا الفصل الثاني إستعراض النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها على بنك البركة الجزائري وتحليلها وهذا من خلال:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك البركة الجزائري وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على بنك البركة الجزائري.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك البركة الجزائري

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تقديم بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى ذكر وتوضيح أدوات الدراسة التي قمنا بإتباعها خلال هذا البحث، وهذا من خلال:

المطلب الأول: تقديم عام لبنك البركة الجزائري

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

المطلب الأول: تقديم عام لبنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو عبارة عن بنك تجاري إسلامي أسس في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج موزعة على 500.000 سهم اسمي، غير قابلة للتجزئة، قيمة كل سهم 1.000 دج، ولقد تم رفع رأس المال بموجب التعديل الداخلي والتنظيم الذي يضبط عمل البنوك إلى مبلغ يقدر بـ 10.000.000.000 دج سنة 2009. يعتبر بنك البركة الجزائري أول مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص)، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية والمتمثلة في:

* بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 46%.

* والجانب السعودي الممثل بمجموعة الدالة البركة القابضة البحرينية بنسبة 54% والتي حولت اسمها إلى مجموعة البركة المصرفية البحرينية (BBA) بموجب تعديل العقد التأسيسي.

* الشكل القانوني: شركة مساهمة (ش.م).

* المقر الاجتماعي: حي بوتلجة هويدف، فيلا رقم 01 بن عكنون _الجزائر

العاصمة_

حيث يعمل بنك البركة الجزائري وفق مبادئ الشريعة، وحسب الطرق المتعارف عليها دولياً.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

1- منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري وعلى منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي، وهذا من أجل إثبات أو نفي الفرضيات المذكورة مسبقاً في المقدمة.

2- مجتمع الدراسة:

استهدفت دراستنا أحد البنوك التجارية وهو بنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، كان مصدر المعلومات مصلحة تمويل المؤسسات بالبنك.

3- أسلوب الدراسة:

إعتمدنا على أسلوب المقابلة وهذا من أجل جمع البيانات وبالتالي تحليلها وتبيين الوضعية المالية للعميل مع بنك البركة الجزائري ومع البنوك الأخرى.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة لدى بنك البركة الجزائري

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم النتائج المتوصل إليها من خلال التريص الذي قمنا به لدى بنك البركة الجزائري، وصولاً إلى تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة، وهذا من خلال:

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها لدى بنك البركة الجزائري

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها لدى بنك البركة الجزائري

من خلال الدراسة التي قمنا بها على بنك البركة الجزائري، في إطار معرفة معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا يعتمد بنك البركة الجزائري في تقييمه للمشروعات الاستثمارية على المعايير التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة، بل يعتمد على أسلوب تحليل الميزانيات للتعديل طالب التمويل بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج الذي يستخلص منه قدرة التمويل الذاتي للتعديل والتي من خلالها يحكم على هذا المشروع بقبوله أو رفضه. بالإضافة إلى مراعاة الجانب الشرعي والاجتماعي في دراسة جدوى كل مشروع.
- بنك البركة الجزائري لا يقوم باختيار المشروعات لعملائه ولا المفاضلة بينها، بل يقوم بدراسة المشروع المقدم له من طرف عملائه ودراسة كل مشروع على حدة دون مقارنته بالآخر.

وفي الجزء الثاني من هذا المبحث سوف نتطرق إلى الخطوات العملية التي يقوم بها بنك البركة الجزائري في تقييمه للمشروعات الاستثمارية.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

أولاً بنك البركة الجزائري في عملية تقييمه للمشروعات الاستثمارية، يقوم بتقييم كل مشروع على حدة دون المفاضلة بين المشاريع المقترحة عليه من طرف عملائه.

وعليه فإن عملية تقييم المشاريع في بنك البركة الجزائري تبدأ إنطلاقاً من طلب العميل للتمويل، وللتعرف على عملية التقييم للمشاريع سوف نقوم بتحليل ملف لأحد عملاء بنك البركة الجزائري، والذي من خلاله سوف نتعرف على المراحل المختلفة للتقييم:

2-1 تقديم طلب التمويل:

التاريخ: 2012/12/30 وهو التاريخ الذي تم فيه طلب التمويل.

يتم تقديم طلب التمويل إلى السيد رئيس مجلس الإدارة ببنك البركة الجزائري، حيث يتضمن هذا الطلب عملية وصف للمشروع المراد تمويله.

يتمثل المشروع الحالي ويهدف توسعة نشاط العميل في إنشاء مركب لتخزين ومعالجة الحبوب وذلك باقتناء 15 صومعة غلال ذات قدرة إجمالية مقدرة بـ 45.450 طنا وكذا وحدة إنتاج أطعمة خاصة بالحيوانات.

علما أن نشاط الشركة انطلق سنة 1999 ويتمثل في إنتاج الدقيق والسميد، وسيمكنها المشروع الحالي من زيادة رقم أعمالها بنسبة تفوق 170¹ ابتداء من سنة 2014.

حيث أن قيمة المشروع الإجمالية مقدرة بـ 472.5 مليون دج لمدة ثمان (08) سنوات بتطبيق نسبة هامش ربح 01%، هاته النسبة كانت بطلب من العميل وكما قيل لنا من طرف المسؤول الذي أجرينا معه المقابلة، يحق للعميل أن يحدد نسبة الهامش التي يريدتها من البنك لكن هذا لا يعني أن يتم تطبيقها من طرف البنك (حسب توصيات الحكومة بترقية وتشجيع الاستثمار) موزعة على النحو التالي:

إستصناع: بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80% من أشغال الهندسة المدنية.

مساومة: بقيمة 270.6 مليون دج لتمويل بنسبة 100% المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة. والمساومة صيغة من صيغ التمويل وهي نفسها المرابحة إلا أنه عندما يتم شراء المعدات من الخارج يتم اعتماد صيغة المساومة ذلك أن الأمر يتعلق بتقلبات أسعار الصرف في عملية السداد من طرف العميل.

¹ - هذه النسبة وغيرها من النسب الموجودة في هذه الدراسة، كانت بالاعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

مربحة: بقيمة 29.9 مليون دج لتمويل 80% من المعدات المحلية وتركيبها.

وبعد ذلك يتم وضع جدول يسمى بجدول ملخص التسهيلات الائتمانية المقترحة حيث

نجد فيه نوع التسهيل؛ طلب العميل وتوصية الفرع:

جدول ملخص التسهيلات الائتمانية المقترحة:

الجدول رقم (01):

نوع التسهيل	طلب العميل	توصية الفرع
_ استصناع: بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80% من أشغال الهندسة المدنية. _ مساومة: بقيمة 270.6 مليون دج لتمويل بنسبة 100% المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة. _ مربحة: بقيمة 29.9 مليون دج لتمويل 80% من المعدات المحلية وتركيبها.	_ استصناع: بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80% من أشغال الهندسة المدنية. _ مساومة: بقيمة 270.6 مليون دج لتمويل بنسبة 100% المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة. _ مربحة: بقيمة 29.9 مليون دج لتمويل 80% من المعدات المحلية وتركيبها.	_ استصناع: بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80% من أشغال الهندسة المدنية. _ مساومة: بقيمة 270.6 مليون دج لتمويل بنسبة 100% المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الانتاج المستوردة. _ مربحة: بقيمة 29.9 مليون دج لتمويل 80% من المعدات المحلية وتركيبها.
الإجمالي	472.5 مليون دج	472.5 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مصلحة التمويل تمت على اعتماد نفس الأرقام والبيانات المقدمة لها من طرف العميل، أي أنها لم تعترض على الشكل التمويلي الذي طلبه العميل.

2-2 جدول يوضح تصنيف العميل:

الجدول رقم (02):

2011	2010	2009	
4			فئة التصنيف للعميل
1271.8			فئة تصنيف المجموعة الائتمانية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

بعد التعرف على طبيعة المشروع المراد تمويله من طرف العميل يتم وضع هذا الجدول الذي يوضح تصنيف العميل لدى بنك البركة الجزائري، بمعنى أن البنك يعتمد على أسلوب التصنيف وهو من 1 إلى 6 وعلى حسب التصنيف يتم تحديد المبلغ الأقصى في عملية التمويل الذي لا يمكن للعميل أن يتجاوزه.

ومن خلال هذا الجدول تبين لنا أن العميل مصنف في الصنف الرابع وهذا التصنيف يتم على مستوى مديرية المخاطر وترجع معايير تصنيف العميل إلى سيرته مع البنك أي كيف كانت تعاملاته مع البنك في تسديد الأقساط والمستحقات عليه من قبل، هل كانت في وقتها؟ هل كان يتأخر في عملية التسديد؟ إلى غير ذلك من هذه الأمور، وهذا التصنيف يخوله مبدئياً بقبول مشروعه من طرف البنك، فكلما كان التصنيف أقل زادت حظوظ العميل في قبول مشروعه.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

2-3 وضعية حساب الشركة الطالبة التمويل في هذه الدراسة إلى تاريخ 2012/12/30

الجدول رقم (03): الوحدة بالمليون دج

الموجودات	المبلغ	الالتزامات	المبلغ
_ حساب جاري	113.6	_ إجارة	33.4
_ سندات الصندوق	-	_ سلم	-
_ قيم عادية	-	-	-
المجموع	113.6		33.4
الرخصة الصافية		الالتزامات الصافية	مبلغ تجاوز الحدود
120		-80.2	-

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

يتم التطرق إلى وضعية حساب الشركة إلى تاريخ 2012/12/30 وذلك لمعرفة
الوضعية المالية للعميل اتجاه بنكه الذي هو بنك البركة الجزائري.

الرخصة الصافية تعبر عن تمويل سابق منح للعميل، وعليه فالغرض من هذا الجدول
معرفة ما إن كان العميل قد تجاوز الرخصة الممنوحة له من طرف البنك أم لا، وذلك عن
طريق طرح الالتزامات من الموجودات ومقارنة الفارق بقيمة الرخصة، بحيث يجب أن يكون
الناتج أقل أو يساوي قيمة الرخصة وذلك يشكل نوعاً من الطمأنينة للبنك.

وإلى حد الآن وضع العميل مع بنك البركة الجزائري مقبول لمنحه التمويل.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

4-2 تدفقات الحساب:

الجدول رقم (04): الوحدة بالمليون دج

السنة	2008	2009	2010	2011	2012/12/25
رقم الأعمال	635	591	409	1.037	-
التدفقات	677	754	582	1.022	1.397

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

هاته المبالغ ليس لدينا بما نقارنها لنحكم عليها إن كانت جيدة أم لا، بل المراد منها معرفة إذا كان العميل يقوم بتوطين كامل رؤوس أمواله لدى البنك أم أن هناك بنوك أخرى يتعامل معها، وفي هذه الحالة فإن هذه التدفقات وأرقام الأعمال مقبولة بالنسبة للبنك أي تخول صاحبها بمنحه التمويل.

5-2 حساب الحدود الموافقة للقوانين الاحترازية لبنك الجزائر:

الجدول رقم (05): الوحدة بالمليون دج

إسم صاحب الشركة	التمويلات
-	المستخدم الحالي (صافي)
-	الترجيح بنسبة 20%
472.5	الطلب الجديد الحالي (صافي)
472.5	الترجيح بنسبة 100%
472.5	صافي الالتزامات
4239	25% حقوق الملكية للبنك

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

ملاحظة: لا تجاوز للسقف.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للاستثمار لم يتجاوز 25% من حقوق الملكية للبنك، وبالتالي هذا يعد مؤشرا إيجابيا في عملية تقييم المشروع.

2-6 الالتزامات الإجمالية المصرح بها لدى بنك الجزائر إلى شهر أكتوبر 2012

الجدول رقم (06): الوحدة بالمليون دج

نوع التمويلات	مبلغ الرخص	المبلغ المستعمل
تمويلات قصيرة الأجل	70	-
تمويلات متوسطة الأجل	18.26	8.16
تمويلات بالإمضاء	-	-
المجموع	88.26	8.16

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

هذا الجدول يراد منه معرفة الوضعية المالية للعميل اتجاه البنوك التجارية الأخرى بما فيها بنك البركة الجزائري، وهذا بغرض معرفة قدرة العميل على تسديد المستحقات والأقساط المترتبة عليه جراء منحه التمويل وهذا مؤشر يهيم بنك البركة في تقييمه للمشروع.

2-7 موقع المشروع:

يعد موقع المشروع من النقاط الأساسية في تقييم المشروع بالنسبة للبنك، لأن موقع المشروع يعطي صورة للبنك عن مدى إمكانية نجاح هذا الاستثمار وهذا حسب طبيعة البيئة التي يوجد فيها، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان هناك منافسين ينشطون في نفس المجال بالنسبة لصاحب المشروع إلى غير ذلك من هذه الأمور.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

2-8 الكلفة الإجمالية للمشروع مقدمة من طرف العميل:

الجدول رقم (07):

التمويل البنكي	التمويل الذاتي	القيمة بـ دج	التعيين
0%	100%	5.000.000	الأرض
80%	20%	215.000.000	الهندسة المدنية
0%	100%	109.482.000	أشغال الحفر والبنائيات والطرق
100%	0%	187.350.000	صوامع الغلال
100%	0%	83.265.00	خط إنتاج أطعمة الحيوانات
80%	20%	3.929.234	الجسر المتحرك
80%	20%	12.300.000	تركيب الآلات
0%	100%	7.544.454.55	العمولات
80%	20%	12.414.154.28	محول التيار 1.200
80%	20%	8.697.805.98	مولد كهربائي
0%	100%	6.100.000	سيارات نفعية
0%	100%	8.137.000	معدات مكتبية
659.219.648.81 دج/خارج الرسوم			المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

هذا الجدول قام بتحضيره العميل طالب التمويل مبينا مختلف عناصر الاستثمار

وتكلفة كل عنصر على حدة، طبعا بالإستعانة بمكتب دراسات معتمد وإلا فلن يقبل منه.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

2-9 الكلفة الإجمالية للمشروع المعدلة (إلغاء العمولات):

الجدول رقم (08):

التعيين	القيمة بـ دج	التمويل الذاتي	التمويل البنكي
الأرض	5.000.000	100%	0%
الهندسة المدنية	215.000.000	20%	80%
أشغال الحفر والبنائيات والطرق	109.482.000	100%	0%
صوامع الغلال	187.350.000	0%	100%
خط إنتاج أطعمة الحيوانات	83.265.00	0%	100%
الجسر المتحرك	3.929.234	20%	80%
تركيب الآلات	12.300.000	20%	80%
محول التيار 1.200	12.414.154.28	20%	80%
مولد كهربائي	8.697.805.98	20%	80%
سيارات نفعية	6.100.000	100%	0%
معدات مكتبية	8.137.000	100%	0%
المجموع	651.675.194.26	دج/خارج الرسوم	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

وهذا الجدول قدم من طرف البنك بعدما ألغى العمولات التي كان قد أدخلها العميل في تكاليف مشروعه، إلا أن البنك رأى أن العمولات لا يمكن تمويلها وبذلك قام بإلغائها. وبعدها يأتي مباشرة الهيكل التمويلي المقترح من طرف العميل، الذي يوضح فيه المبالغ التي سيساهم بها هو والمبالغ التي يطلبها من البنك ليموله بها، إلا أن إنجاز هذا الجدول كان من طرف مصلحة التمويل.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

2-10 هيكل التمويل المقترح من طرف العميل:

الجدول رقم (09):

النسبة	المبلغ بـ دج	التعيين	
%27.5	179.187.329	تمويل ذاتي	
	5.000.000	الأرض	
	43.000.000	الهندسة المدنية	
	109.482.000	أشغال الحفر والبنائيات	
	785.847	آلة الكيل	
	2.460.000	تركيب الآلات	
	2.482.831	محول التيار 1.200	
	1.739.651	مولد كهربائي	
	6.100.000	سيارات نفعية	
	8.137.000	معدات مكتبية	
النسبة	صيغة التمويل	تمويل بنكي	
%72.5	استصناع	الهندسة المدنية	
	مساومة	187.350.000	صوامع الغلال
		83.265.000	خط إنتاج أطعمة الحيوانات
	مراوحة	3.143.387	آلة الكيل
		9.840.000	تركيب الآلات
		9.931.323	محول التيار 1.200
		6.958.245	مولد كهربائي
%100	651.675.194.26	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

هذا الجدول يبين الصيغة التي سيتم بها تمويل هذا المشروع مع تحديد نسبة مساهمة

كل من العميل والبنك أي بنك البركة الجزائري.

2-11 الأشغال المجراة:

ويقصد بالأشغال المجراة أي الأعمال الحقيقية للمشروع، بمعنى هل فعلا العميل بدأ في البناء والأشغال أم لا، ومن تظهر نية العميل في صدق طلبه للتمويل، وهذه نقطة جوهرية يأخذها البنك بعين الاعتبار في عملية تقييمه لهذا المشروع. إذ أن الأشغال المجراة إلى تاريخ الزيارة الميدانية التي قام بها خبير البنك يوم 2012/10/08 تضم البنية التحتية والهندسة المدنية للصوامع بنسبة 20%، أشغال الحفر بنسبة 70% والسياج بنسبة 80%.

_ الهندسة المدنية (215 م دج): بنسبة 20% أي $0.2 * 215 = 43$ م دج.

_ أشغال الحفر (48 م دج): بنسبة 70% أي $0.7 * 48 = 33.6$ م دج.

_ سياج (7 م دج): بنسبة 80% أي $0.8 * 7 = 5.6$ م دج.

وبالتالي فإن قيمة الأشغال التي تم إجراؤها تقدر بـ 82.2 مليون دج.

هذا المؤشر يعد مؤشرا إيجابيا بالنسبة للبنك لأنه يساعده على اتخاذ القرار في منح التمويل للعميل أم لا، وبما أن هذا الأخير قد بدأ في الأشغال المتعلقة بإنجاز المشروع الاستثماري دليل على صدق نيته في طلب التمويل.

2-12 الضمانات المقترحة:

_ وحدة الإنتاج القديمة ذات مساحة 20.000 م² التي تم تقييمها من طرف خبير البنك بتاريخ 2008/11/18 بقيمة 174.8 مليون دج وتمت إعادة تقييمها من طرف خبير البنك بقيمة 451.8 مليون دج بتاريخ 2013/01/15.

_ وحدة الإنتاج الجديدة التي ستحتضن المشروع الحالي ذات مساحة 14.739 م² والتي تم تقييمها من طرف خبير البنك بتاريخ 2012/12/17 بقيمة 128.4 مليون دج.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
 دراسة حالة بنك البركة الجزائري

_قطعة أرض ذات مساحة مقدرة بـ 75.000 م² واقعة بأحد مناطق الولاية.

وهاته الضمانات كافية من وجهة إدارة البنك حتى يحصل صاحبها على التمويل.

2-13 رزنامة إنجاز المشروع:

2013/01	2012/12	2012/11	2012/10	2012/09	2012/08	العمليات
						أشغال الحفر
						الهندسة المدنية
						الحصول على التمويل
						عقود المعدات
						صنع المعدات

2013/01	2012/12	2012/11	2012/10	2012/09	2012/08	العمليات
						الهندسة المدنية
						صنع المعدات
						استقبال المعدات
						تركيب المعدات

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
 دراسة حالة بنك البركة الجزائري

2013/01	2012/12	2012/11	2012/10	2012/09	2012/08	العمليات
						تركيب المعدات
						تعيين الموظفين
						تكوين الموظفين
						إنطلاق التجهيزات

هذه الرزنامة نجد أن الجزء المظلل فيها يعبر عن العملية التي ستتم من خلالها إنجاز المشروع. وهذا التقدير يمكن البنك من أخذ صورة حول بداية المشروع وبالتالي إنطلاق الإنتاج الذي سيحقق دخلا للعميل، وهو بدوره سيدفع ما عليه من مستحقات للبنك.

2-14 جدول الإهلاكات:

تستعمل الشركة لحساب معدلات اهتلاك ممتلكاتها نسب خطية تتراوح على النحو التالي:

_الأراضي لا تهتك.

_ الهندسة المدنية والمباني: 20 سنة.

_ معدات الإنتاج: 20، 10 و 5 سنوات (حسب النوع).

_ معدات النقل: 5 و 10 سنوات.

_معدات مكتبية: 5 و 10 سنوات.

خدمات: 10 سنوات.

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

الجدول الموالي يوضح معدلات الاهتلاك حسب النوع وهو يؤخذ بعين الاعتبار الممتلكات الموجودة مسبقا لدى الشركة:

الجدول رقم(10): جدول الاهتلاكات الوحدة: 1000 دج

النوع	القيمة الأصلية	2014	2015	2016	2017	2018
الأراضي	46.844	0	0	0	0	0
المباني	350.022	17.501	17.501	17.501	17.501	17.501
معدات الإنتاج	563.689	35.520	35.520	35.520	34.269	34.269
آلات ومعدات	52.063	10.176	10.158	10.047	8.475	4.264
معدات النقل	53.566	7.836	6.800	5.739	4.917	1.906
معدات مكتبية	10.784	1.824	1.737	1.664	1.639	1.632
خدمات	33.798	19.852	3.069	2.664	2.580	2.527
المجموع	1.110.770	75.523	74.299	73.001	68.757	59.837

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

هذا الجدول كذلك يوضح مدة اهتلاك المعدات والآلات، إذ نجد أن المباني قيمة الإهلاك ثابتة على طول عمر المشروع بينما تختلف المبالغ في الأنواع الأخرى وهذا راجع إلى أن هذا العميل قد تلقى تمويل من قبل وبطريقة معينة اتبعها البنك تم احتساب الاهتلاكات السابقة مع الجديدة، والغرض منه معرفة المدة الزمنية التي يمكن فيها لوسائل الإنتاج أن تحقق إنتاجا لصاحب المشروع، وهذا كله لمعرفة المدة التي يمكن للعميل تسديد الأقساط المترتبة عليه مع البنك.

2-15 الأسعار المطبقة:

كذلك للأسعار أهمية في تقييم المشروع لأن أهم سؤال يطرح هو أننا قمنا بعملية الإنتاج لكن ما هو السعر الذي سنبيع به المنتج؟

وعليه فإن القدرة النظرية لتخزين الحبوب ستمثل القدرة المستغلة فعلا من الشركة، في حين أن إنتاج علف الحيوانات سيخضع لنسب تزايد نشاطها، تتراوح هذه النسب من 40% سنتي 2014 و 2015، 45% سنة 2016، 50% سنة 2017 و 60% سنة 2018.

أما إنتاج الدقيق والسميد فسيقارب الحجم الأقصى كون الشركة تنشط في هذا المجال منذ سنة 1999.

الجدول الموالي يوضح الإنتاج المتوقع (طن) مقابل الأسعار الموافقة (دج/للقنطار الواحد):

الجدول رقم(11): الوحدة: 1دج/للقنطار الواحد

المنتج	القدرة النظرية	2014	2015	2016	2017	2018	السعر
تخزين الحبوب	545.400	545.400	545.400	545.400	545.400	545.400	10
العلف	63.000	تختلف الأسعار المطبقة على أغذية الحيوانات حسب النوع وتتراوح من 2.815 دج/للقنطار إلى 4.815 دج.					
الدقيق (أ)	48.200	43.200	43.200	43.200	43.200	43.200	2.000
الدقيق (ب)	3.000	2.700	2.700	2.700	2.700	2.700	2.400
السميد (أ)	16.500	14.850	14.850	14.850	14.850	14.850	3.500
السميد (ب)	3.900	3.510	3.510	3.510	3.510	3.510	3.250

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة الجزائري

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

وعليه ومن خلال هذا الجدول تبين للبنك أن الأسعار المطبقة مقبولة إذا ما طبقت على هذا الحال، وبالتالي هذا يساهم في اتخاذ قرار منح التمويل لصاحب هذا المشروع.

2-16 جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم(12):

2018	2017	2016	2015	2014	
2997944	2728106	2590484	2456813	2417954	رقم الأعمال
9025	4603	4472	1340	20297	المنتوج المخزن
2270667	2057713	1951236	1844759	1844759	المواد المستهلكة
73724	70574	68999	67424	67424	الخدمات
662578	604422	574722	545971	526069	القيمة المضافة
44939	40853	37139	33763	30694	تكاليف العمال
42181	38403	210	210	210	رسوم وضرائب
575458	525165	537372	511998	495165	الفائض الخام التشغيلي
59838	68758	73002	74299	75523	الاهتلاكات
22777	29335	35436	106310		العمولات

الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
 دراسة حالة بنك البركة الجزائري

492843	435993	433179	323686	420866	النتاج الخام التشغيلي
492843	435993				الرسم على القيمة المضافة
399203	354154	433179	332686	420866	النتاج الصافي التشغيلي
459041	412992	501936	405688	495165	قدرة التمويل الذاتية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

الغرض من هذا جدول حسابات النتائج والأمر الذي يهمنا فيه قدرة التمويل الذاتية للعميل صاحب المشروع الإستثماري، لأن الذي يهم البنك هو هل العميل بعد تحقيقه للأرباح والتي نعبر عنها بقدرة التمويل الذاتية يكون قادرا على دفع الأقساط السنوية المترتبة عليه للبنك.

وفي الحالة التي نحن بصدد دراستها تبين للبنك بعد إجراء الدراسة أن صاحب هذا المشروع الذي هو عميل للبنك قادر على تسديد الأقساط السنوية، وبالتالي هذا ساهم بشكل كبير في تقييم مشروعه والنظر في منحه التمويل.

لكن كما قيل لنا من طرف المكلفة بالدراسات لدى بنك البركة الجزائري أن العملية تبقى رهن السوق والتسويق، أي أن الدراسة تبقى دراسة نظرية من حيث كمية الإنتاج والكمية التي ستباع والسعر المباعة به، بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية قد تكون خارجة عن إدارة صاحب المشروع والبنك معا.

2-17 قدرة التسديد:

قدرة التسديد يعنى بها ما إذا كان العميل قادرا على تسديد الأقساط المترتبة عليه سنويا أم لا، وذلك بعد حصوله على الربح الصافي والذي نعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي، وعلى حسب ما قيل لنا من خلال المقابلة مع المكلفة بالدراسات، فإن أهم نقطة والتي تهتم البنك في الدراسة هي معرفة قدرة التسديد للعميل، والتي تأخذ الجانب الأكبر من النظر في تقييم المشروع. وفي الجدول الموالي سنوضح الأقساط المترتبة على العميل وكيفية حسابها:

الجدول رقم (13): الوحدة: مليون دج

8	7	6	5	4	3	2	1	
530	511.8	481	459	413	502	406	495	التدفقات النقدية
108.6	101	94	87.4	81.3				التسديدات
%488	%507	%512	%525	%508	/	/	/	نسبة التغطية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري

إن التدفقات النقدية تغطي بوفرة التسديدات السنوية للتمويل المطلوب وفقا لهامش ربح مقدر بـ 7.5% سنويا. والتي يمكن التعبير عنها بنسبة التغطية.

* التدفقات النقدية تعبر عن قدرة التمويل الذاتية للعميل التي تحصلنا عليها من خلال جدول حسابات النتائج.

* التسديدات وهي المبالغ المالية الواجب دفعها سنويا.

$$\text{التسديد} = \text{القسط} - \text{العمولة}$$

بحيث:

$$\text{القسط} = \text{مبلغ التمويل} * [\text{هامش الربح} / (1 + \text{هامش الربح})]^{-n}$$

$$n = \text{عدد سنوات المشروع} - \text{عدد سنوات الإعفاء}$$

$$\text{العمولة} = \text{هامش الربح} * \text{مبلغ التمويل}$$

من خلال هذا الجدول تبين لنا أن العميل صاحب المشروع بإمكانه أن يسدد الأقساط المترتبة عليه بشكل كاف، وهذا ما أوضحتها نسبة التغطية التي نجدها تتراوح ما بين 500 و400 وهاته نسب كافية جدا لإقناع البنك بقدرة تسديد العميل للأقساط السنوية، وبذلك ساعدت هذه النسب بشكل كبير جدا في تقييم المشروع كما ساعدت أصحاب متخذ القرار في المصلحة وفي مديرية البنك من إبداء رأيهم في منح التمويل أو الإمتناع.

وفي الأخير يأتي اقتراح كل من الفرع، مدير تمويل المؤسسات ورئيس قسم التمويل فيما إذا كان سيمنح التمويل للعميل، أم أن ما قدمه من إثباتات لا تكفي لإقناع إدارة البنك بمنحه التمويل.

ومن خلال ما تم التطرق إليه خلال هذا البحث، أصبح من الممكن الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، بالنسبة للإشكالية فإن المعايير والأسس التي تستند إليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها للقرارات التمويلية والاستثمارية تتمثل فيما يلي:

أولاً: السلامة الشرعية للمشروعات المطلوب تمويلها، وهو التأكد من عدم مخالفة المشروع المقترح لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: السلامة الاقتصادية للمشروع، وهو ليس فقط أن تتوفر فيه مقومات الجدارة التمويلية، بل لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الضوابط التي تؤكد حقيقة الاستثمار في هذا المشروع.

ثالثا: السلامة الاجتماعية للمشروع، أي أن توجيه الأموال للاستثمار في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي يجب أن تصب في مصلحة الفرد والمجتمع معا.

رابعا: الأخلاق الشخصية، إذ أن أبرز صفة من الصفات الخلقية؛ هي الأمانة، وهي المعيار أو المؤشر الذي يقيس درجة رغبة العميل طالب التمويل وعزمه على الوفاء بالتزاماته عند حلول استحقاقها.

أما بالنسبة للتساؤلات الفرعية فسيتم الإجابة عليها على النحو التالي:

أولا: الشروط والضوابط المراعاة عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية من طرف البنوك الإسلامية، تتمثل في:

1-1 عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء.

2-1 الإعتدال على الصيغ الإسلامية المشروعة في عملية دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية.

ثانيا: المعايير المستخدمة في اختيار المشروعات الاستثمارية من طرف البنوك الإسلامية أو عند المفاضلة بين هذه المشروعات، تتمثل في:

1-2 معيار صافي القيمة الحالية.

2-2 معيار فترة الاسترداد.

3-2 معيار العائد المحاسبي.

4-2 معيار معدل العائد الداخلي.

5-2 معيار دليل الربحية.

ثالثًا: المعايير المستخدمة من طرف بنك البركة الجزائري في تقييم المشروعات، تتمثل في:

تختلف المعايير المستخدمة من طرف بنك البركة الجزائري على ما هو معمول به لدى البنوك الإسلامية الأخرى، إذ أنها تمتاز بالبساطة وتعتمد على تحليل ميزانيات العمل للسنوات الثلاث الأخيرة قبل طلبه للتمويل، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج الذي يبين قدرة التمويل الذاتي للعمل وهي النقطة الأساسية والجوهرية في عملية التقييم والتي من خلالها يتم اتخاذ قرار قبول المشروع أو رفضه.

بالنسبة لاختبار الفرضيات:

_ الفرضية الأولى: لم يتم إثباتها، بحيث تبين لنا من خلال الجزء النظري للبحث أن البنوك الإسلامية تستخدم معايير: صافي القيمة الحالية، فترة الاسترداد، معدل العائد الداخلي، دليل الربحية...، وهذه كلها تستخدم من طرف البنوك التقليدية، إذن فالبنوك الإسلامية نفس المعايير ولو على سبيل الاستئناس.

_ الفرضية الثانية: تم إثباتها، بحيث تبين لنا أن البنوك الإسلامية، حتى وإن كانت تستخدم كثيرًا من الصيغ المطبقة في البنوك التقليدية في تقييم المشاريع، إلا أنها تولي في نفس الوقت إهتمامًا كبيرًا للجانب الشرعي والاجتماعي في دراسة جدوى المشروع.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الثاني، تطرقنا إلى النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها على بنك البركة الجزائري، حيث تبين لنا أن هناك فرق كبير بين ما هو موجود في الجانب النظري وبين ما هو مطبق على أرض الواقع، إذ أن معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية تختلف عن تلك المعايير المطبقة في البنوك التقليدية وهي بدورها تختلف من بنك إسلامي لآخر، خاصة وأن بنك البركة الجزائري لا يعتمد في تقييمه للمشاريع الاستثمارية على المعايير التقليدية.

خاتمة

إن معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية تعتبر من القضايا المعقدة منذ بدء حركة البنوك الإسلامية ولا تزال، ذلك أن عملية التقييم للمشروعات تختلف باختلاف البنوك، فالبنوك التقليدية تعتمد على مبدأ سعر الفائدة بينما البنوك الإسلامية تعتبر هذا المبدأ محرماً شرعاً، وهنا تكمن الصعوبة في إيجاد معايير مالية لا تستخدم معدل الفائدة. وعليه فقد تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

أ_ نتائج البحث:

1. لا يمكن فصل الاقتصاد عن أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يمكن تحسين أحوال المجتمع بدون ربط حاجياتهم بالجانب الروحي، وأن الاستثمار في المنهج الإسلامي يتميز بارتباطه بالشريعة الإسلامية بشكل عام، كما أنه يربط جميع أهدافه وضوابطه بالمنهج الرباني، ويستهدف تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
2. يعتمد بنك البركة الجزائري في تقييمه للمشاريع الاستثمارية على معايير خاصة تختلف عن المعايير التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة.
3. لا يقوم بنك البركة الجزائري بالمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المقدمة إليه من طرف عملائه، بل يقوم بدراسة كل مشروع على حدة، وعملية المفاضلة يقوم بها العميل بنفسه قبل أن يطلب التمويل.
4. إن تقييم السلامة الشرعية بالإضافة إلى السلامة الاقتصادية والاجتماعية قضية من أكبر القضايا في صناعة القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية.
5. يعترض طريق العمل المصرفي الإسلامي عدة تحديات، فبينما نجد أن كثيراً منها ناتج عن المناخ الصعب الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية، لا سيما وأنها تعمل في بيئة مالية ربوية مسيطرة، ومن دون مهارة تجريبية، ومن دون مؤسسات دعم مساندة وعدم وجود دعم رسمي مخلص، فإن العديد منها (التحديات) نجم عن ممارسات البنوك الإسلامية نفسها.

وتبعا لهذه النتائج فإننا نتقدم بالتوصيات التالية:

ب_ التوصيات:

1. على البنوك الإسلامية أن تهتم بالأبحاث والدراسات وإن تطلب ذلك إنشاء خلايا بحثية داخل كل بنك منها، وأن تكون على صلة بالبنوك الإسلامية خارج الوطن وذلك لتبادل الخبرات والإستفادة من بعضها البعض.
2. توسيع قنوات الحوار بين المسؤولين عن المصارف مثل عقد الملتقيات وإقامة الندوات المحلية والدولية، وهو ما من شأنه أن يضيق الهوة في التفكير بين خبراء كل من النظام التقليدي والإسلامي، ويزيل الغموض ويوضح الكثير من المفاهيم الخاصة والمميزة لعمل البنوك الإسلامية، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تفعيل فكرة الإزدواج القانوني من المسؤولين في البلد الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية و وضع قوانين خاصة للرقابة عليها.

ج_ مقارنة النتائج المتوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة:

في حدود ما تمكنا من التوصل إليه، فقد عثرنا على إحدى الدراسات السابقة في الموضوع للدكتور بن إبراهيم الغالي حيث استعرض في كتابه بعنوان "أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية" تجربة بنك البركة الجزائري في تقييم واختيار المشروعات، حيث في الفترة التي أجرى فيها الدكتور الدراسة على بنك البركة الجزائري؛ كان هذا الأخير يستخدم المعايير التقليدية في تقييمه للمشاريع وخاصة معيار صافي القيمة الحالية وعليه كانت تتخذ القرارات بقبول المشروع أو رفضه، بينما في المرحلة التي أجرينا نحن فيها الدراسة كان بنك البركة الجزائري قد تخطى عن استخدام المعايير التقليدية في تقييمه للمشاريع الاستثمارية، واعتمد على أسلوب تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج؛ وعليه فإن النتيجة

خاتمة

المتوصل إليها من قبل الباحث هي أن طريقة بنك البركة الجزائري في تقييمه للمشاريع الاستثمارية في عمومها تتصف بالبساطة في التحليل والتقييم.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
2. أسامة عزمي سلام، الشقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2011
3. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية-دراسة تطبيقية-، ط1، دار النفائس، الأردن، 2000.
4. محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
5. مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
6. طلال كيداوي، إدارة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
7. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
8. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
9. سعد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي للمشروعات، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 1995.

10. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2012.
11. شقيري نوري موسى، أسامة عزي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
12. يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003.

ثانيا : المذكرات

13. ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم الشريعة، 2008.

ثالثا: المجلات المنتقيات

14. عبداللطيف البشير عبدالقادر التونسي، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني المنعقد في طرابلس، ليبيا، بتنظيم المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، في الفترة: 27 - 28 أبريل 2010. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

15. سامي عبدالرحمن قابل، تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 141، مجلد 12، 1993.
16. حسين محمد سمحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة الشلف، 2009.
17. أحمد إيهاب فكري، ورقة نقاشية حول استخدام سعر الفائدة في حساب مؤشرات الربحية التجارية في إعداد وتقويم دراسات الجدوى، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية مركز الاقتصاد الإسلامي.

ثالثاً: الإنترنت

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=6248&m=1

تاريخ الإطلاع: 2013/04/20

الملاحق

المرجع:

2012/12/30

التاريخ:

السيد رئيس مجلس الإدارة المحترم.

إلى:

بنك البركة الجزائري

من:

في إطار قيام العميل باستثمار متمثل في توسعة نشاطه، قدم طلب تمويل بقيمة إجمالية مقدرة بـ 472,5 مليون دج لمدة ثمان (08) سنوات بتطبيق نسبة هامش ربح 01 % (حسب توصيات الحكومة بترقية وتشجيع الاستثمار) موزع على النحو التالي:

الموضوع:

- استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 % من أشغال الهندسة المدنية.
- مساومة: بقيمة 270,6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 % المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الإنتاج المستوردة.
- مريحة: بقيمة 29,9 مليون دج لتمويل 80 % من المعدات المحلية و تركيبها.

اسم العميل	رقم الحساب	اسم المجموعة
	تاريخ بداية التعامل	-
	2007/11/28	
الفرع	تاريخ نهاية التسهيلات الحالية	عناية
	2014	
جهة الصلاحية	التاريخ المقترح لإنهاء التسهيلات	اللجنة التنفيذية
	2020	
القطاع الرئيسي	القطاع الفرعي	مطحنة/ صناعة العجائن
	/	

المطلوب (الغرض من العرض)

مرابحة	مساومة	استصناع	التصنيف السابق للجدارة الائتمانية للعميل	النسبة إلى المحفظة الائتمانية	قطاع النشاط بالفرع
			2011	مستخدم (صافي)	مصرح (صافي)
			2010		
			2009	فئة التصنيف للعميل	-
			4	فئة تصنيف المجموعة الائتمانية	-
			1.271,8		

1. جدول ملخص التسهيلات الائتمانية المقترحة

نوعية القطاع بالتوظيف	نوعية الفرع	طلب العميل	نوع التسهيل
	- استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 % من أشغال الهندسة المدنية.	- استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 % من أشغال الهندسة المدنية.	- استصناع : بقيمة 172 مليون دج لتمويل 80 % من أشغال الهندسة المدنية.
	- مساومة: بقيمة 270,6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 % المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الإنتاج المستوردة.	- مساومة: بقيمة 270,6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 % المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الإنتاج المستوردة.	- مساومة: بقيمة 270,6 مليون دج لتمويل بنسبة 100 % المعدات (صوامع التخزين) و وحدة الإنتاج المستوردة.
	- مريحة: بقيمة 29,9 مليون دج لتمويل 80 % من المعدات المحلية و تركيبها.	- مريحة: بقيمة 29,9 مليون دج لتمويل 80 % من المعدات المحلية و تركيبها.	- مريحة: بقيمة 29,9 مليون دج لتمويل 80 % من المعدات المحلية

و تركيبها.		
الإجمالي	702,5 مليون دج (صافي)	702,5 مليون دج (صافي)
ملخص لأهم الشروط العامة للتسهيلات		
جهة الصلاحية على الموافقة	اللجنة التنفيذية	
مدى انتظام تعاملات العميل مع البنك خلال الفترة السابقة	وطنت شركة "سيدي ابراهيم" لدى البنك ما يقارب 1.397 مليون دج خلال سنة 2012.	

إجمالي المدين الواحد للحدود الحالية والمقترحة (العميل + الأطراف المرتبطة به وفقاً لمفهوم العميل الواحد)				
بيان	الحالية (صافي)	المقترحة (صافي)	التغير (صافي)	نسبة التغير
إجمالي قيمة الحدود للشركة أو الشركات - موضوع الطلب	0	702,5	/	/
الإجمالي	0	702,5	/	/
نسبة الحدود الحالية للقاعدة الرأسمالية	نسبة الحدود المقترحة للقاعدة الرأسمالية			
العميل	العميل والأطراف المرتبطة	العميل	العميل والأطراف المرتبطة	
/	/	4,1 %	/	/

2. طلب العميل و التعليق عليه	(1) تمويل الاستثمار: - استصناع : بقيمة 172 مليون دج. - مساومة: بقيمة 270,6 مليون دج. - مرابحة: بقيمة 29,9 مليون دج.
مبررات طلب العميل والتعليق عليه	مشروع استثماري لتوسعة النشاط.

الاسم التجاري والسمة التجارية	شركة ذات المسؤولية المحدودة [REDACTED]
طبيعة النشاط الفعلي	مطحنة/ صناعة العجانن
مقر الشركة	عناية
الشكل القانوني	شركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ التأسيس	1999
رأس المال	85,7 مليون دج

الشركة	[REDACTED]	نسبة المساهمة
أعضاء مجلس الإدارة المساهمين بالشركة	السيد [REDACTED]	99,8 %
باقي المساهمين	السيدة [REDACTED]	0,1 %
الإجمالي		100 %
* حق الإدارة والتوقيع		

3. البيانات الأساسية	
المركز الرئيسي	عناية
سجل تجاري رقم	99 B 0362652
بطاقة ضريبية رقم	099923031141923

-	ملف ضريبي رقم
-	سجل صناعي
-	رخصة تشغيل

الوحدة بالمليون دج		وضعية حساب الشركة إلى تاريخ 2012/12/30	
المبلغ	الالتزامات	المبلغ	الموجودات
33,4	- إجارة	113,6	- حساب جاري
-	- سلم	-	- سندات الصندوق
			- قيم عادية
33,4		113,6	المجموع
مبلغ تجاوز الحدود	الالتزامات الصافية		الرخصة الصافية
-	80,2-		120

الوحدة بالمليون دج		تدفقات الحساب			
2012/12/25	2011	2010	2009	2008	السنة
-	1.037	409	591	635	رقم الأعمال
1.397	1.022	582	754	677	التدفقات
-					النسبة

حساب الحدود الموافقة للقوانين الاحترازية لبنك الجزائر	
الوحدة بالمليون دج	سيدي ابراهيم
	-
	-
	702,5
	702,5
	702,5
	4.239

ملاحظة : لا تجاوز للسقف.

رخص التمويل الحالية :

بتاريخ 2009/05/14: إجارة على منقول بقيمة 120 مليون دج لمدة 05 سنوات مع سنة إعفاء.

الضمانات:

رهن وحدة الإنتاج التي تم تقييمها بتاريخ 2008/11/18 من طرف خبير البنك بقيمة 174,8 مليون دج و تمت إعادة تقييمها من طرف خبير البنك بقيمة 451,8 مليون دج بتاريخ 2013/01/15.

الوحدة بالمليون دج		الالتزامات الإجمالية المصرح بها لدى بنك الجزائر إلى شهر أكتوبر 2012	
المبلغ المستعمل	مبلغ الرخص	نوع التمويلات	
-	70	تمويلات قصيرة الأجل	
8,16	18,26	تمويلات متوسطة الأجل	
-	-	تمويلات بالإمضاء	
8,16	88,26	المجموع	

جدول المبالغ المتأخرة إلى تاريخ 2013/01/16

الوحدة : مليون دج

عدد المبالغ المتأخرة	مجموع المبالغ المتأخرة د.ج.	المبالغ المتأخرة	
		أقل من 90 يوم	أكثر من 90 يوم
00	-	-	--

جدول السقوف الائتمانية :

مبلغ تجاوز الحدود ABG	مبلغ تجاوز الحدود لبنك الجزائر		الاحترازية ABG		الاحترازية لبنك الجزائر الالتزامات الحالية (الجارية)		السقف المحدد من طرف مديرية المخاطر		نوع التسهيلات
	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	
									اعتمادات مستندية
									إجارة
									سلم
									استصناع
									مراوحة
/	/	/	/	0,42	33,4	0,42	33,4		المجموع

تواريخ التسديدات القادمة:

المبلغ (مليون دج)	التاريخ
4,5	2013/02/18
4,5	2013/05/19
4,7	2013/08/17
4,8	2013/11/15
4,8	2014/02/13
4,9	2014/05/14
5	2014/07/14

تقديم المشروع:

يتمثل المشروع الحالي، و بهدف توسعة نشاط العميل، في إنشاء مركب لتخزين و معالجة الحبوب و ذلك باقتناء 15 صومعة غلال ذات قدرة إجمالية مقدرة بـ 45.450 طن و كذا وحدة إنتاج أطعمة خاصة بالحيوانات. علما أن نشاط الشركة انطلق سنة 1999 و يتمثل في إنتاج الدقيق و السميد، و سيمكنها المشروع الحالي من زيادة رقم أعمالها بنسبة تفوق 70 % ابتداء من سنة 2014. صوامع الغلال ستوجه بعضها لتغطية حاجيات الشركة من المواد الأولية (الحبوب) و البعض الآخر سيتم تأجيرها إلى الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC).

الموقع:

المشروع الحالي سيتم إنشاؤه بمنطقة جرابمة، بلدية شبايطة مختار بولاية الطارف على أرض مساحتها 14.739 م² (ملكية شركة - - - - -) و غير مجاورة للوحدة القديمة) و سيضم:

- بنايات إدارية، و هياكل تقنية.
- حظيرة لتخزين المنتوجات ذات مساحة 1.250 م².
- صوامع غلال لتخزين الحبوب ذات طاقة مقدرة بـ 45.450 طن.
- مستودع.

المنتوج المتوقع (المشروع الجديد):

- خدمة كراء (تخزين الحبوب لفائدة الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIIC)): 45.450 طن/الشهر.
- أطعمة الحيوانات: 10 أطنان/ الساعة.

المنتوج الحالي:

- السميد: 100 طن/ اليوم.
- الدقيق: 200 طن/ اليوم.

الكلفة الإجمالية للمشروع المقدمة من طرف العميل:

التمويل البنكي	التمويل الذاتي	القيمة ب دج	التعيين
%0	% 100	5.000.000	الأرض
%80	% 20	215.000.000	الهندسة المدنية
%0	%100	109.482.000	أشغال الحفر و البناءات و الطرقات
%100	%0	187.350.000	صوامع الغلال
%100	%0	83.265.000	خط إنتاج أطعمة الحيوانات
%80	%20	3.929.234	الجسر المتحرك
%80	%20	12.300.000	تركيب الآلات
%0	%100	7.544.454,55	العمولات (الهامش+تكاليف الرهن)
%80	%20	12.414.154,28	محول التيار 1.200
%80	%20	8.697.805,98	مولد كهربائي
%0	%100	6.100.000	سيارات نفعية
%0	%100	8.137.000	معدات مكتبية
659.219.648,81 دج/ خارج الرسوم			المجموع

الكلفة الإجمالية للمشروع المعدلة (إلغاء العمولات):

التمويل البنكي	التمويل الذاتي	القيمة ب دج	التعيين
%0	% 100	5.000.000	الأرض
%80	% 20	215.000.000	الهندسة المدنية
%0	%100	109.482.000	أشغال الحفر و البناءات و الطرقات
%100	%0	187.350.000	صوامع الغلال
%100	%0	83.265.000	خط إنتاج أطعمة الحيوانات
%80	%20	3.929.234	آلة الكيل
%80	%20	12.300.000	تركيب الآلات
%80	%20	12.414.154,28	محول التيار 1.200
%80	%20	8.697.805,98	مولد كهربائي
%0	%100	6.100.000	سيارات نفعية
%0	%100	8.137.000	معدات مكتبية
651.675.194,26 دج/ خارج الرسوم			المجموع

هيكل التمويل المقترح من طرف العميل:

النسبة		المبلغ ب دج	التعيين
% 27,5		179.187.329	تمويل ذاتي
		5.000.000	الأرض
		43.000.000	الهندسة المدنية
		109.482.000	أشغال الحفر و البنايات و الطرقات
		785.847	آلة الكيل
		2.460.000	تركيب الآلات
		2.482.831	محول التيار 1.200
		1.739.651	مولد كهربائي
		6.100.000	سيارات نفعية
		8.137.000	معدات مكتبية
النسبة		472.487.955	تمويل بنكي
% 72,5	صيغة التمويل	172.000.000	الهندسة المدنية
	استصناع	187.350.000	صوامع الغلال
	مساومة	83.265.000	خط إنتاج أطعمة الحيوانات
	مراوحة	3.143.387	آلة الكيل
		9.840.000	تركيب الآلات
		9.931.323	محول التيار 1.200
		6.958.245	مولد كهربائي
	% 100		651.675.194,26

الأشغال المجرأة:

إن الأشغال المجرأة إلى تاريخ الزيارة الميدانية التي قام بها خبير البنك يوم 2012/10/08 تضم البنية التحتية و الهندسة المدنية للصوامع بنسبة 20 %، أشغال الحفر بنسبة 70 % و السياج بنسبة 80 % .
 وفقا للكلفة المتوقعة (من طرف الخبير جيلاني لزهري) فإن قيمة الأشغال المجرأة تم تقييمها من طرف خبير البنك كما يلي:

- الهندسة المدنية (215 م دج): بنسبة 20 % أي $0,2 * 215 = 43$ م دج.
- أشغال الحفر (48 م دج): بنسبة 70 % أي $0,7 * 48 = 33,6$ م دج.
- سياج (7 م دج): بنسبة 80 % أي $0,8 * 7 = 5,6$ م دج.

و بالتالي فإن قيمة الأشغال التي تم إجراؤها تقدر ب 82,2 مليون دج.

الضمانات المقترحة:

- وحدة الإنتاج القديمة ذات مساحة 20.000 م² التي تم تقييمها من طرف خبير البنك بتاريخ 2008/11/18 بقيمة 174,8 مليون دج و تمت إعادة تقييمها من طرف خبير البنك بقيمة 451,8 مليون دج بتاريخ 2013/01/15.
- وحدة الإنتاج الجديدة (التي ستحتضن المشروع الحالي) ذات مساحة 14.739 م² التي تم تقييمها من طرف خبير البنك بتاريخ 2012/12/17 بقيمة 128,4 مليون دج.
- قطعة أرض ذات مساحة مقدرة ب 75.000 م² واقعة بمنطقة برحال بولاية عنابة.
- رهن معدات المشروع.

امتيازات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:

لقد حصلت الشركة على امتيازات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، إلا أن قيمة الاستثمار المصرح و التي حصلت بموجبها على هذه الامتيازات قدر ب 422,2 مليون دج.

رزمة إنجاز المشروع:

2013/01	2012/12	2012/11	2012/10	2012/09	2012/08	العمليات
						أشغال الحفر
						الهندسة المدنية
						الحصول على التمويل
						عقود المعدات
						صنع المعدات

2013/07	2013/06	2013/05	2013/04	2013/03	2013/02	العمليات
						الهندسة المدنية
						صنع المعدات
						استقبال المعدات
						تركيب المعدات

2014/01	2013/12	2013/11	2013/10	2013/09	2013/08	العمليات
						تركيب المعدات
						تعيين الموظفين
						تكوين الموظفين
						انطلاق التجهيزات

جدول الاهتلاكات:

تستعمل الشركة لحساب معدلات اهتلاك ممتلكاتها نسب خطية تتراوح على النحو التالي:

- الأراضي: لا تهتك.
- الهندسة المدنية و المباني: 20 سنة.
- معدات الإنتاج: 20، 10 و 5 سنوات (حسب النوع).
- آلات و معدات: 5 و 10 سنوات.
- معدات النقل: 5 و 10 سنوات.
- معدات مكتبية: 5 و 10 سنوات.
- خدمات: 10 سنوات.

الجدول الموالي يوضح معدلات الاهتلاك حسب النوع و هو يأخذ بعين الاعتبار الممتلكات الموجودة مسبقا لدى الشركة:
الوحدة : 1.000 دج

2018	2017	2016	2015	2014	القيمة الأصلية	النوع
0	0	0	0	0	46.844	الأراضي
17.501	17.501	17.501	17.501	17.501	350.022	المباني
34.269	34.269	35.520	35.520	35.520	563.689	معدات الإنتاج
4.264	8.475	10.047	10.158	10.176	52.063	آلات و معدات
1.906	4.917	5.739	6.800	7.836	53.566	معدات النقل
1.632	1.639	1.664	1.737	1.824	10.784	معدات مكتبية
2.527	2.580	2.664	3.069	19.852	33.798	خدمات
59.837	68.757	73.001	74.299	75.523	1.110.770	المجموع

تحديد رقم الأعمال:

(1) الإنتاج المتوقع:

أ. تخزين و معالجة الحبوب:

عدد أشهر العمل/السنة	12
قدرة تخزين الحبوب/ الشهر	45.450 طنا
قدرة التخزين النظرية	545.400 طن/ سنويا

ب. إنتاج العلف:

عدد أيام العمل/السنة	300 يوما
قدرة إنتاج الآلة	10 طن/الساعة
اسلوب العمل	3 أفواج (7ساعات/الفوج)
القدرة الإنتاجية النظرية	63.000 طن/سنويا

ت. إنتاج القمح اللين (الدقيق):

عدد أيام العمل/السنة	300 يوما
قدرة إنتاج الآلة	200 طن/اليوم
القدرة الإنتاجية النظرية	60.000 طن/سنويا

ث. إنتاج القمح الصلب (السميد):

عدد أيام العمل/السنة	300 يوما
قدرة إنتاج الآلة	100 طن/اليوم
القدرة الإنتاجية النظرية	30.000 طن/سنويا

(2) الأسعار المطبقة:

إن القدرة النظرية لتخزين الحبوب ستمثل القدرة المستغلة فعلا من الشركة، في حين أن إنتاج علف الحيوانات سيخضع لنسب تزايد نشاطها، تتراوح هذه النسب من 40% سنتي 2014 و 2015، 45% سنة 2016، 50% سنة 2017 و 60% سنة 2018.

أما إنتاج الدقيق و السميد فسيقارب الحجم الأقصى كون الشركة تنشط في هذا المجال منذ سنة 1999.

الجدول الموالي يوضح الإنتاج المتوقع (طن) مقابل الأسعار الموافقة (دج/ للقطار الواحد):

المنتج	القدرة النظرية	2014	2015	2016	2017	2018	السعر
تخزين الحبوب	545.400	545.400	545.400	545.400	545.400	545.400	10
العلف	63.000	تختلف الأسعار المطبقة على أغذية الحيوانات حسب النوع و تتراوح من 2.815 دج/للقطار إلى 4.815 دج.					
الدقيق (أ)	48.200	43.200	43.200	43.200	43.200	43.200	2.000
الدقيق (ب)	3.000	2.700	2.700	2.700	2.700	2.700	2.400
السميد (أ)	16.500	14.850	14.850	14.850	14.850	14.850	3.500
السميد (ب)	3.900	3.510	3.510	3.510	3.510	3.510	3.250

3) مدة التخزين:

الوحدة: يوم

2018	2017	2016	2015	2014	التعيين
90	90	90	90	60	تخزين المواد الأولية
15	15	15	15	15	تخزين المنتج
120	120	120	120	90	مدة تسديد العملاء
30	30	30	30	30	المدة الممنوحة من الموردين

± رقم الأعمال:

يشكل المنتج المفصل أعلاه مع تطبيق الأسعار المذكورة و باحتساب مختلف فترات التخزين، رقم الأعمال المبين في الجدول الموالي:
الوحدة: 1.000 دج

2018	2017	2016	2015	2014	التعيين
54.540	54.540	54.540	54.540	54.540	تخزين الحبوب
1.380.779	1.110.941	973.328	839.877	806.281	العلف
928.800	928.800	928.795	928.663	925.533	الدقيق
633.825	633.825	633.821	633.733	631.600	السميد
2.997.944	2.728.106	2.590.484	2.456.813	2.417.954	المجموع

جدول حسابات النتائج:

± المواد الأولية:

تتكون المواد الأولية المستعملة من طرف العميل من عدة عناصر: القمح بنوعيه، الذرى، الصوجا، الشعير، مواد التغليف،... إلخ و يتم التوريد بهذه المواد لدى الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) بنسبة 60 % و الباقي يتم استيراده من البلدان: روسيا، كندا، أوكرانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

± باقي التكاليف سيتم إيرادها ضمن جدول حسابات النتائج الموالي.

الوحدة: 1.000 دج

2018	2017	2016	2015	2014	
2 997 944	2 728 106	2 590 484	2 456 813	2 417 954	رقم الأعمال
9 025	4 603	4 472	1 340	20 297	المنتج المخزن
2 270 667	2 057 713	1 951 236	1 844 759	1 844 759	المواد المستهكة
73 724	70 574	68 999	67 424	67 424	الخدمات
662 578	604 422	574 722	545 971	526 069	القيمة المضافة
44 939	40 853	37 139	33 763	30 694	تكاليف العمال
42 181	38 403	210	210	210	رسوم و ضرائب
575 458	525 165	537 372	511 998	495 165	الفائض الخام التشغيلي
59 838	68 758	73 002	74 299	75 523	الإهلاكات
22 777	29 335	35 436	106 310		العمولات
492 843	435 993	433 179	332 686	420 866	النتائج الخام التشغيلي
93 640	82 839				رسم على القيمة المضافة
399 203	353 154	433 179	332 686	420 866	النتائج الصافي التشغيلي
459 041	412 992	501 936	405 688	495 165	قدرة التمويل الذاتية

تتكون الخدمات المشار إليها أعلاه من: تكاليف النقل، مراقبة الجودة، الصيانة و الترميم، الأتعاب، مصاريف التنقل، الاتصالات.

الوحدة: 1.000 دج

مخطط التمويل (بثلاث سنوات إعفاء):

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
					651 675	الاحتياجات
						الاستثمار
						الأرباح
94 005	87 447	81 346	970	20 450		تسديد التمويل
5 450	2 595	2 472				رفع رأس المال العامل
99 455	90 042	83 818	970	20 450	651 675	المجموع
						المدخلات
459 041	412 992	501 936	405 688	495 165	35 000	قدرة التمويل الذاتية
					472 488	خفض رأس المال العامل
					179 187	التمويل
						مساهمة العميل
459 041	412 992	501 936	405 688	495 165	686 675	المجموع
359 586	322 950	418 118	404 718	474 715	35 000	الرصيد بعد التمويل
2 015 088	1 655 502	1 332 551	914 433	509 715	35 000	الرصيد المجمع

مخطط التمويل (بسنتي إعفاء):

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
					651 675	الاحتياجات
						الاستثمار
						الأرباح
101 056	94 005	87 447	81 346	20 450		تسديد التمويل
5 450	2 595	2 472	970			رفع رأس المال العامل
106 506	96 600	89 919	82 316	20 450	651 675	المجموع
						المدخلات
459 041	412 992	501 936	405 688	495 165	35 000	قدرة التمويل الذاتية
					472 488	خفض رأس المال العامل
					179 187	التمويل
						مساهمة العميل
459 041	412 992	501 936	405 688	495 165	686 675	المجموع
352 535	316 392	412 017	323 372	474 715	35 000	الرصيد بعد التمويل
1 914 032	1 561 497	1 245 105	833 087	509 715	35 000	الرصيد المجمع

قدرة التسديد:

8	7	6	5	4	3	2	1	
530	511.8	481	459	413	502	406	495	التدفقات النقدية
108.6	101	94	87.4	81.3				التسديدات
488%	507%	512%	525%	508%	/	/	/	نسب التغطية

إن التدفقات النقدية تغطي بوفرة التسديدات السنوية للتمويل المطلوب وفقا لهامش ربح مقدر بـ 7,5% / سنويا.

تحليل القوائم المالية للشركة

فيما يلي تحليل ميزانيات الشركة لسنوات 2010، 2011 و 2012.

القيمة بالمليون دج

31/07/2012	ديسمبر-11	ديسمبر-10	الأصول	Actif
149.3	209.3	142.72	الأصول المتداولة	Actif circulant
7	77.7	11.32	النقدية بالصندوق والبنوك	Disponibilité
87.6	69.1	14.7	المدينون	∑ créances
67.3	58.3	6.9	عملاء	Clients
4.1	4.1	0.7	مدينون متنوعون	Autres Créances
16.2	6.7	7.1	اوراق قبض	Créances d'exploitation
54.7	62.5	116.7	المخزون	Stocks
			تام الصنع	Produits finis
			تحت التشغيل	Produits demi finis
			مواد خام ومستلزمات	Matières premières
			مواد تعبئة	Fournitures
			قطع غيار ومهمات اخرى	Pieces de recharge
	0	0	أخرى	Divers
			اعتمادات خامات	Cautionnement versé
			غطاء خطابات ضمان	
			تامينات اعمال لدى الغير	
			ارصده مدينه اخرى متداوله	
			دفعات مقدمه موردين	Avances sur stocks (fourni)
452.6	452.6	452.6	الأصول الثابتة	Immobilisations brutes
46.8	46.8		الأرض	Terrain
20.5	20.5		المباني	Batiments
383.9	383.9		الالات والمعدات والاجهزة	Matériels et équipements
			الأثاث والمعدات المكتبية	Biens mobiliers
			وسائل النقل والانتقال	Matériels de transport
			عدد وادوات	Outillage
			شبكات غاز واطفاء وكهرباء	Réseaux et Installation
1.4	1.4		اخرى	Divers
140.7	125	136.6	مجمع الاهلاك	(-)Amortissements
	0	0	الأصول الأخرى	Actifs autres
			مشروعات تحت التنفيذ	Investissements en cours
	--	--	سلف عاملين وعهد	Avances aux personnels
461.20	536.90	458.72	أجمالي الأصول	Total de l'Actif

			الميزانيات	Bilan
31/07/2012	ديسمبر-11	ديسمبر-10	الخصوم وحقوق الملكية	Passif
114.3	188.9	105.2	الخصوم المتداولة	
0	0	0	البنوك	Banques
			التسهيلات الائتمانية	Dettes financières
114.3	188.9	105.2	الدائنون	Dettes à CT
112.1	26.1	29.3	موردون	Dettes de fournisseurs
		0	دفعات مقدمه من العملاء	Avances clients
2.2	160.9	74.6	اوراق دفع	Autres dettes
		0	دائنون وارصده دائنه اخرى	Dettes d'exploitation
	1.9	1.3	مصروفات مستحقة	Dettes privilégiés
173.6	194.4	206.5	أخرى	C/c ass+ Autres DLMT
			جارى المساهمين	C/C associés
173.6	194.4	206.5	ارصده دائنه اخرى	Autres DLMT
173.4	153.3	146.9	حقوق الملكية	Fonds propres
85.7	85.7	85.7	رأس المال	Capital social
58.4	58.4	55.5	الاحتياطي القانوني	Réserves
1-	1-	1-	منصرف من ارباح العام قبل الاعتماد	R.I.Affectation
			تحت حساب زيادة رأس المال	Aug du capital
10.2			الأرباح المرحلة	
20.1	10.2	6.7	رصيد أرباح الفترة	Résultat de l'exercice
461.30	536.60	458.60	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	Total du Passif

			قوائم الدخل	TCR
31/07/2012	ديسمبر-11	ديسمبر-10	المبيعات	Ciffre d'affaires
807.6	886.20	350.24	المبيعات	Ventes +Prod vendue
37-	22.3-	45.90	الانتاج المخزن	
700.6	772.9	334.9	تكلفة البضاعة المباعة	
671.5	764.3	330.9	تكلفة البضاعة المباعة	Cons+ M.F consom
29.1	8.6	4	الخدمات	services
42.94	74.3	46.3	المصاريف البيعية والإدارية	
27.6	49.7	33.8	المصاريف الإدارية	F Personnel+F.Div
15.34	24.6	12.5	الاهتلاك	Ammort et provision
6.9	5	7.4	العوائد والعمولات	
6.9	5	7.4	عوائد وعمولات التسهيلات	Frais financiers
0	0.4	0.17	صافي إيرادات أخرى	Produits autres
	0.4	0.17	إيرادات أخرى	(Prod HT+ r.Char)
			مصاريف أخرى (-)	
	1.90	0.88	الضرائب الاجمالية	
20.16	10.20	6.83	صافي ربح الشركة	R.N.E

المؤشرات المالية :-

مؤشرات السيولة والقدرة على السداد وكفاية التدفقات النقدية: LIQUIDITY RATIOS

ديسمبر-11	ديسمبر-10	البيان	
20.1	37.4	صافي رأس المال العامل	Fonds de roulement
604.60%	26.21%	هامش الحماية (صافي رأس المال العامل / الأصول المتداولة)	FR/Actif circulant
34.8	19.33	- صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل " رقم مطلق "	Cash flow
7.0	2.6	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار / عوائد التمويل والأقساط المستحقة خلال عام من القروض طويلة الأجل والتوزيعات	Cash flow / FF

LEVERAGE RATIOS

مؤشرات الهيكل التمويلي:

ديسمبر-11	ديسمبر-10	بيان	
29%	32%	أ) معدل إجمالي الأصول / حقوق الملكية	FP/ Σ Actif
250.03%	212.19%	ب) الرافعة المالية (معدل التمويل الخارجي / حقوق الملكية)	Σ endettement/FP
0.00%	0.00%	ج) حقوق المساهمين/صافي الأصول الثابتة + الأصول الأخرى طويلة الأجل (معدل تغطية حقوق المساهمين للأصول الثابتة وطويلة الأجل)	C/C Asso/lmb nets
59.34%	65.35%	د) صافي الأصول الثابتة والأصول طويلة الأجل (معدل تغطية حقوق المساهمين والقروض متوسطة وطويلة الأجل)	(DLMT+C/CAss)/lmb nets

مؤشرات كفاءة إدارة النشاط

ديسمبر-11	ديسمبر-10	البيان	
1.7	0.8	معدل دوران الأصول (المبيعات / إجمالي الأصول)	Ventes/ Σ Actif
2.7	1.1	معدل دوران الأصول الثابتة (المبيعات / صافي الأصول الثابتة)	Ventes/ Immob nets
44.1	9.4	معدل دوران صافي رأس المال العامل (المبيعات/صافي رأس المال العامل)	Ventes/ FR
1.2	2.1	معدل دوران المدينين وأوراق القبض (المبيعات / المدينين وأوراق)	Ventes/ Créances
25	120	متوسط فترة التخزين	rotation du stock
28	15	متوسط فترة التحصيل	rotation de Σ créances
452.6	452.6	الاستثمار العامل * رقم مطلق	Investissements brutes
51%	129%	الاستثمار العامل / المبيعات (كلما انخفضت النسبة كلما كان أفضل)	invst brutes/ventes
87%	96%	معدل تكلفة البضاعة المباعة / المبيعات	MF+Cons/ventes
8%	13%	معدل المصروفات الإدارية والعمومية / المبيعات	(FP+FD+ Amort)/ventes

أ) مؤشرات الربحية

ديسمبر-11	ديسمبر-10	البيان	
3.8%	-11.0%	مجمّل الربح / المبيعات	RBE/ventes
6.7%	4.6%	صافي الربح / حقوق المساهمين (حقوق الملكية)	ROE
1.2%	2.0%	صافي الربح / المبيعات	ROS
1.9%	1.5%	صافي الربح / إجمالي الأصول	ROA

التحليل المالي:

إن نشاط الشركة في ارتفاع منذ سنة 2010، يتبين ذلك من خلال نسب الزيادة التي يشهدها رقم الأعمال و التي قدرت بـ 135% سنة 2011 مسجلا قيمة 886 مليون دج و 808 مليون دج بتاريخ 2012/07/31 مبنيا بتجاوز سقف 1.000 م دج خلال السنة.

هذا و قد عرفت القيمة المضافة نسبيا تراجعا طفيفا، فبعدما كانت تمثل 17 % من رقم الأعمال سنة 2010 أصبحت تمثل 10 % سنة 2011 و 9 % سنة 2012، هذا التراجع يعود إلى ارتفاع قيمة الخدمات الخارجية.

كل التكاليف الأخرى قد تمت تغطيتها من طرف الشركة و حققت بالتالي أرباحا تراوحت بين 6,7 م دج سنة 2010 و 10,2 م دج سنة 2011 مخلفة نسب هامش صافي إجمالي تراوحت بين 1,9 % سنة 2010 و 1,2 % سنة 2011.

من جهة أخرى، فإن للشركة قاعدة صلبة من الخصوم الثابتة مدعمة باحتياطات قانونية، تنظيمية و ثانوية، هذا إضافة إلى استفادتها من تمويلات بنكية متوسطة المدى (مراحة - بنك البركة و إيجار - مؤسسة المغرب للإيجار (MLA) و كذا المساهمة القوية للشركاء بواسطة تجميد حسابهم الجاري لفائدة الشركة، هذه المساهمة مثلت 40% من إجمالي الخصوم الثابتة سنة 2010 و 38% سنتي 2011 و 2012.

هذا ما جعل الهيكل المالي للشركة متوازن، متمثلا بوجود رأس مال عامل و لو أنه تراجع مقارنة برقم أعمال سنة 2011، فبعدما كان يغطي 35 يوما سنة 2010 أصبح يغطي 8 أيام سنة 2011 ليشمل 16 يوما إلى تاريخ 2012/07/31.

إن رأس المال العامل يغطي كليا الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث مما خلف فائضا في الخزينة. ففي سنة 2010 شكلت الشركة مخزونا هاما قدرت مدة دورانه بـ 120 يوما، إلا أن الشركة تلقت تسبيقات من طرف العملاء قدرت بـ 69 مليون دج (أوراق دفع) مما أنتج احتياجا قدر بـ 26 مليون دج، أي ما دون قيمة رأس المال العامل الذي بلغ 37 مليون دج.

أما سنة 2011، انخفضت قيمة المخزون لتسجل مدة دوران قياسية قدرت بـ 25 يوما. و يتكون المخزون المسجل بنهاية 2011 بقيمة 62,5 مليون دج من مواد أولية بنسبة 25 %، منتجات نصف تامة بنسبة 47 % و منتجات تامة بنسبة 28 % . كما تلقت الشركة تسبيقات هامة من طرف العملاء قدرت بـ 158 مليون دج. هذه العوامل جعلت الشركة تشهد فائضا في رأس المال العامل بقيمة 57 مليون دج.

أما سنة 2012 فقد استفادت الشركة بشكل ملحوظ من تمويلات الموردين التي ارتفعت بنسبة 329 % . تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الموارد قصيرة الأجل غطت الأصول قصيرة الأجل بنسبة 80 % سنة 2010، 144 % سنة 2011 و 80 % بتاريخ 2012/07/31.

هذا و تبدي الشركة قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماتها، بحيث مثلت حقوق الملكية 32 % من مجموع الخصوم سنة 2010 و 29 % سنة 2011 و 38 % بتاريخ 2012/07/31 و التي تعتبر نسب معتبرة مقارنة بالمعايير (18 إلى 25 %).

كما تحسنت مردودية حقوق المساهمين (ROE) بشكل كبير إذ بلغت 4,6 % سنة 2010، 6,7 % سنة 2011 و 11,6 % بتاريخ 2012/07/31.

كذلك الأمر بالنسبة للأصول التي عرفت تحسنا في المردودية (ROA) تراوح بين 1,5 % سنة 2010، 1,9 % سنة 2011 و 4,4 % بتاريخ 2012/07/31.

السوق:

يخضع سوق الحبوب في الجزائر إلى مراقبة و تنظيم الدولة التي تتدخل لتعديل الأسعار و الكميات. إذ يقوم الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) باستيراد كميات محددة من الحبوب وفقا للأسعار المطروحة في الأسواق الدولية و يتدخل بعدها في السوق الوطنية حسب قيمة المنتج الوطني المعروض و الطلب المطروح.

شركة [REDACTED] و بفضل موقعها القريب من عدة ولايات: عنابة، قالمة، الطارف و سكيكدة تحتل مكانة استراتيجية تجعلها في اتصال مع رواد المنطقة في مجال الحبوب و مشتقاتها.

في هذا الصدد، ينوي العميل تأجير الصوامع الجديدة لفائدة:

- الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب ،
 - أو للموردين الخواص في مجال الحبوب و مشتقاتها.
- هذا و يواجه حاليا الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب صعوبات في التخزين، فقد استلمت شركة " [REDACTED] " حصتها من الحبوب الموافقة لشهر فيفري خلال شهر ديسمبر. إذ أن استيراد الحبوب خلال بداية فترة الحصاد سيجنب المورد دفع علاوة التخزين.

و في حالة استحالة استنجازها لأي سبب من الأسباب، توجه هذه الصوامع للاستغلال الذاتي للشركة، فقد تستخدم في تخزين الحبوب في إطار قيام الشركة بإنتاج العجائن مستقبلا مما سيجعلها تستورد الحبوب كون العجائن غير محددة الأسعار من طرف الدولة. كما قد تستغل بعضها في تخزين المواد الأولية المستعملة في النشاط الحالي للشركة (إنتاج الدقيق و السميد) أو المتعلقة بالمشروع الجديد المتمثل في إنتاج أعلاف الحيوانات.

هذا و يشهد السوق الحالي منافسة شرسة تمثلها عدة شركات على رأسها:

- شركة "بن عمر" الذي يقع مقرها بولاية قالمة و التي تمارس تقريبا نفس نشاط شركة " [REDACTED] " منذ سنة 2002 و التي قطعت أشواط كبيرة في هذا المجال و تتميز منتوجاتها، وخاصة العجائن، بالجودة و النوعية.
- شركة "سيم".
- شركة "لابل".

كما تنافس العجائن المستوردة، على رأسها عجائن "PANZANI" المنتوجات المحلية.

أما بخصوص أعلاف الحيوانات، فإن شركة " [REDACTED] " تنوي تسويقها لدى مربّي المنطقة الذين تعاملت معهم من قبل (بمنتوجات أطعمة حيوانات أولية)، هذا و قد قدر رقم الأعمال المحقق السنة الفارطة في هذا المجال 169,2 مليون دج أي 14.100 طنا.

اقتراح مدير تمويل المؤسسات:

يتمثل المشروع المقدم من طرف شركة [REDACTED] في إنشاء 15 صامعة غلال للتخزين الاستراتيجي للحبوب و كذا إنتاج 10 أطنان من أعلاف الحيوانات بكلفة 664,5 مليون دج. و يتمثل النشاط الحالي للشركة في إنتاج السميد و الدقيق بقدرة 90 %، أي 30.000 طن/ سنويا بالنسبة للسميد و 60.000 طن بالنسبة للدقيق. و قدر رقم الأعمال بتاريخ 2011 و 2012/07/31 على الترتيب قيمة 886,2 مليون دج و 807,6 مليون دج.

أما هامش الربح الصافي الإجمالي و التدفقات النقدية فقد مثلت 1,15 % و 34,7 مليون دج على الترتيب سنة 2011 و 2 % و 35,6 مليون دج بتاريخ 2012/07/31. هذه الوضعية سببها ضعف هامش الربح الخام الذي قدر بـ 16,85 % بتاريخ 2012/07/31 و 13,75 % سنة 2011.

يهدف المشروع الحالي (توسعة) تحقيق رقم أعمال مقدر بـ 2,4 مليار دج، موزع على النحو التالي:

- السميد: 631,6 مليون دج.
- الدقيق: 925,5 مليون دج.
- أعلاف الحيوانات: 806,2 مليون دج.
- تخزين الحبوب: 54,5 مليون دج.

و قد أظهر تحليل رقم الأعمال المتوقع أن المداخل الناتجة من تخزين الحبوب تبقى ضعيفة جدا، مقدرة بـ 54 مليون دج أي 2,27 % من إجمالي رقم الأعمال و النسبة الأهم يمثلها تسويق السميد و الدقيق برقم أعمال مقدر بـ 1,55 مليار دج و 806 مليون دج بالنسبة لإنتاج أعلاف الحيوانات.

التناقض المطروح يكمن في تحديد هامش الربح، إذ أن التوقعات تشير إلى نسبة 23,71 % أي 612,05 مليون دج مما يسمح بتغطية التكاليف الداخلية و الخارجية للشركة، هذا مقابل نسبة 13,75 % سنة 2011 أي 113,3 مليون دج، و لم يقدم أي تفسير لذلك من طرف العميل.

من جهتنا، و بالنظر لخبرة العميل و حصته من السوق، فإننا نقترح حصر التمويل في العتاد المتعلق بإنتاج أعلاف الحيوانات، أي فتح اعتماد مستندي و إتباعه بمساومة بقيمة 83,3 مليون دج، مع الالتزام بالشروط التالية:

- تغطية عقارية للتمويل بنسبة 100 % مقومة بنسبة 120 %.
- كفالة تضامنية للشركاء في حدود التمويل الممنوح.
- تأمين شامل للكوارث الطبيعية.
- تأمين متعدد الأخطار من ميناء الشحن إلى ميناء التفريغ على حساب البنك (حسب مذكرة مديرية الشؤون القانونية).
- نسبة هامش الربح: 7,5 % سنويا/خارج الرسوم.
- وضعية جبائية و شبه جبائية مسواة (مدتها أقل من 03 أشهر).
- يتحمل العميل كل التكاليف الأخرى و حتى الاحتياج في رأس المال العامل.

اقتراح رئيس قسم التمويل:

يتمثل هذا المشروع في نشاطين، الأول يكمن في اقتناء مخازن من أجل تأجيرها للديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) أما الثاني، فهو يخص إنتاج علف الحيوانات (12%) لتسويقه لفائدة مربحي المواشي. و بعد اطلعا على الدراسة المقدمة من خلال هذا الملف، فإننا نقترح ما يلي:

حصر التمويل الحالي في العتاد المتعلق بإنتاج أعلاف الحيوانات المقدرة قيمته بـ 83,2 مليون دج، و في خلال 06 أشهر و إن حقق العميل رقم الأعمال المتوقع في هذه المجال (806 مليون دج سنة 2014)، فإننا نوافق على تمويل الجزء المتبقي من المشروع المتمثل في اقتناء صوامع الغلال.

المنتوج المتوقع في هذا المجال من خلال المشروع الحالي سيمثل جزءا معتبرا من رقم الأعمال إذ سيفوق 806 مليون دج ابتداء من سنة 2014 (و بهذا يحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد منتوج الدقيق) و سيفوق قيمة 1.380 مليون دج ابتداء من سنة 2018، أي أنه سيمثل المنتوج الأهم في تشكيل رقم الأعمال. لهذا الغرض، فإنه على الشركة بذل مجهودات معتبرة من أجل تسويق المنتوج المتوقع. في هذا الصدد، ينوي العميل التقرب من مربي المنطقة و الولايات الأخرى لتعريفهم بالمنتوج، بالتعاون مع معاهد تربية الحيوانات، المزارع و مديريات الخدمات الفلاحية.

مخطط الخزينة:

التعيين	2013/01	2013/02	2013/03	2013/04	2013/05	2013/06	2013/07	2013/08
رصيد البداية	3,2	-168,9	-112,7	-219	97,3	38,8-	45,4	76-
المدخل	161,3	161,3	161,3	123,3	123,3	123,3	123,3	123,3
المصاريف	333,5	105,1	267,5	283,8	259,5	39	244,8	18,1
الاحتياجات المجملة	-168,9	112,7-	219-	97	38,8-	45	76-	29

إن مخطط الخزينة المقدم من طرف العميل، يبرز احتياجا أقصى في الخزينة مقدرا بـ 219 مليون دج.

اقتراح الفرع:

يتعلق الأمر بواحد من أهم العملاء بالنظر إلى حجم تدفقات الحساب، ينشط مجال إنتاج الدقيق و السميد (ينافس منتوجه بفضل جودته كل المنتوجات الأخرى). وقد اتجه إلى استثمار استراتيجي (الصوامع) للمنتوجات الأساسية (القمح، الشعير، الأرز...)، يملك كل الضمانات المالية و العقارية، فهو بالتالي يستحق مساندة البنك. نوافق على طلب العميل بمنح تمويلات الاستغلال و الاستثمار في حدود القيم المطلوبة.

اقتراحات مديرية التمويل :

نظريا، يعد المشروع الحالي استراتيجيا بالنسبة للشركة و للمنطقة ككل، إذ سيمكن الشركة من مضاعفة قدراتها الإنتاجية و توسيع نشاطها كما سيمكن الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) من استيراد كميات مهمة من الحبوب لوجود مخازن ملائمة و بالتالي سيسمح بالتدخل عبر السوق الدولية في الأوقات المناسبة التي تكون فيها الأسعار منخفضة. كما أن الأرقام المتوقعة تشير إلى مردودية معتبرة و قدرة كبيرة للشركة على تسديد التمويل المطلوب. إلا أن هذه التوقعات غير مدعمة بإثباتات واقعية.

فمن جهة، قد يتراجع الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (OAIC) عن طلبه في أي لحظة، و تبقى الصوامع موجهة للاستغلال الذاتي، و في هذا الصدد فإن مردوديتها تبقى بعيدة التحقيق، إذ أن صناعة العجائن تتطلب مشروعا بأكمله قد يستغرق مدة معتبرة، هذا إضافة إلى المنافسة الحالية و وجود شركات رائدة في هذا المجال. كما أن استغلالها لتخزين المواد الأولية الاعتيادية لن يحقق أرباحا للشركة.

و من جهة أخرى و الأهم، فإن الشركة حاليا لا تقوم بإنتاج أعلاف الحيوانات (باستثناء النخالة بنسبة ضئيلة 169 م دج) و تنوي تحقيق ما يفوق 800 م دج ابتداء من السنة الأولى للمشروع. من أجل ذلك طلبنا من العميل تدعيم هذه الفرضية بأرقام حول انتشار مربي الحيوانات بالمنطقة و الطلب الموجود أو إمكانية تسويق هذا المنتوج بالنظر إلى أهميته. إلا أن العميل لم يقدم عناصر مقنعة.

من أجل ذلك، فإننا نرى بأن المشروع الحالي غير واضح المعالم، و التوقعات المقدمة، بالرغم من أهميتها، إلا أنها غير مقنعة. و بالتالي، فإننا نرى بعدم تمويل المشروع الحالي.

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: معايير تقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المعايير المالية وغير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي
03	المطلب الأول: المعايير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي
03	1-1 معيار فترة الاسترداد
04	2-1 معيار معدل العائد المحاسبي
05	3-1 معيار صافي القيمة الحالية
08	4-1 معيار معدل العائد الداخلي
09	5-1 معيار دليل الربحية
10	المطلب الثاني: المعايير غير المالية لتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي
10	1-2 معيار السلامة الشرعية للمشروع
11	2-2 معيار السلامة الاقتصادية للمشروع
11	3-2 معيار السلامة الاجتماعية للمشروع
12	4-2 معيار الأخلاق الشخصية
13	5-2 معيار الاختيار بين المشروعات حسب الأولويات الإسلامية
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

14	أولا
14	ثانيا
15	ثالثا
16	رابعا
17	خامسا
19	خلاصة الفصل
20	الفصل الثاني: معايير تقييم المشروعات في البنوك الإسلامية
21	تمهيد
22	المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري
22	المطلب الأول: تقديم بنك البركة الجزائري
23	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
23	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة لدى بنك البركة الجزائري
24	المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها لدى بنك البركة الجزائري
24	المطلب الثاني: تحليل النتائج
25	1-2 تقديم طلب التمويل
27	2-2 جدول يوضح تصنيف العميل
27	3-2 وضعية حساب الشركة إلى تاريخ 2012/12/30
29	4-2 تدفقات الحساب
29	5-2 حساب الحدود الموافقة للقوانين الاحترازية لبنك الجزائر
30	6-2 الالتزامات الإجمالية المصرح بها لدى بنك الجزائر إلى شهر أكتوبر 2012
30	7-2 موقع المشروع
31	8-2 الكلفة الإجمالية للمشروع مقدمة من طرف العميل
32	9-2 الكلفة الإجمالية للمشروع المعدلة (إلغاء العمولات)
33	10-2 هيكل التمويل المقترح من طرف العميل

34	11-2 الأشغال المجرة
34	12-2 الضمانات المقترحة
35	13-2 رزنامة إنجاز المشروع
36	14-2 جدول الإهتلاكات
38	15-2 الأسعار المطبقة
39	16-2 جدول حسابات النتائج
41	17-2 قدرة التسديد
45	خلاصة الفصل
47	خاتمة
51	قائمة المراجع
55	الملاحق
73	الفهرس